

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الجلسة العامة ٦٢

الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

وفي هذا الصدد معروض على الجمعية مشروع قرار
أوصت باعتماده اللجنة المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الفقرة ١٢١ من تقريرها الوارد
في الوثيقة A/55/383.

وأعطي الكلمة للسيد لويجي لوريولا، رئيس اللجنة
المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،
لعرض التقرير.

السيد لوريولا (رئيس اللجنة المختصة لوضع
اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) (تكلم
بالانكليزية): صوتت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٨ مؤيدة لإنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة مفتوحة
باب العضوية لغرض وضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة.
ولتكملة الاتفاقية أصدرت الجمعية أيضا توجيهاتها بأن يتم
التفاوض على ثلاثة بروتوكولات إضافية - أحدها بشأن
الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال، وثانيها بشأن الاتجار
غير المشروع بالأسلحة النارية، وثالثها بشأن الاتجار غير
المشروع بالمهاجرين ونقلهم. وفي القرار ١٢٦/٥٤ المؤرخ

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير اللجنة المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة

المنظمة عبر الوطنية (A/55/383 و Add.1)

مشروع قرار (A/55/383، الفقرة ١٢١)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن
الجمعية العامة قررت في جلستها العامة ٣٥ المعقودة في
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أن تنظر في البند ١٠٥ من
جدول الأعمال في جلسة عامة، لغرض وحيد هو اتخاذ
إجراء بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر
الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.

ويرد تقرير اللجنة المختصة لوضع اتفاقية لمكافحة
الجريمة المنظمة عبر الوطنية عن أعمال دوراتها من الأولى إلى
الحادية عشرة في الوثيقتين A/55/383 والإضافة ١.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

كاملة من المبادرات الإضافية التي ساعدت في إذكاء وعي المجتمع الدولي بضرورة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وأود أن أؤكد بوجه خاص على الأهمية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في القاهرة، وحلقة العمل الوزارية الإقليمية المعقودة في بوينس آيرس؛ والاجتماعات في باليرمو؛ وحلقة العمل الأفريقية الوزارية الإقليمية المعقودة في داكا؛ وحلقة العمل الوزارية الإقليمية المعقودة في مانيلا؛ واجتماعات أصدقاء الرئيس المعقودة في روما وبوينس آيرس وفيينا. ومما اكتسب أهمية خاصة اجتماع فريق خبراء حكومي دولي مفتوح باب العضوية عقد في وارسو وأظن أنه عقد في شباط/فبراير ١٩٩٨. ويعود الفضل أيضا لحكومة بولندا التي عرضت أول مشروع فعلي للاتفاقية. وتبع ذلك مشروع آخر قدمته الولايات المتحدة، ثم مقترحات موجزة من شتى البلدان أعدها معهد ماكس بلانك بناء على طلب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ويعلم من لهم خبرة بالاتفاقيات المتعددة الأطراف أن عملية التفاوض تكون أميل إلى الطول والصعوبة. وتأتي الحكومات حتما إلى المفاوضات بخلافات أساسية في المفاهيم القضائية والملاحم الفريدة لنظمها القانونية، ناهيك عن تنوع المواقف السياسية النابع من الاحتياجات المحلية والخارجية للسياسات. ولا بد حينذاك من الفرز المضني للحصيلة القانونية والسياسية المتراكمة عن طريق السعي إلى حل وسط. ويبدو التأخير في كل قضية تالية وكأنه جدول الأعمال اليومي. وفي حالتنا فإن تنوع المصطلحات القانونية التي تميز جهودنا الأولية يجعل برج بابل وكأنه مشهد مسرحي لاتفاق وتفاهم متبادل سماويين.

ونجاحنا في اختتام المفاوضات في فترة زمنية قصيرة نسبيا لم يكن يعزى بالتأكيد إلى بساطة المهمة أو وضوح المفهوم من البداية أو عدم وجود خلاف سياسي. فقد بدأنا

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ طلبت الجمعية إلى اللجنة المخصصة أن تعجل بعملها وتستكملة بحلول عام ٢٠٠٠ وأن تقدم إلى الجمعية العامة النص النهائي للاتفاقية وبروتوكولاتها لاعتماده قبل عقد مؤتمر التوقيع الرفيع المستوى. ووفقا للقرار ١٢٩/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ فإن من المقرر أن تستضيف مؤتمر التوقيع الرفيع المستوى حكومة إيطاليا، ومن المقرر الآن أن يعقد في باليرمو في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

والواقع أنه لشرف عظيم لي أن أتكلم أمام الجمعية اليوم بصفتي رئيس اللجنة المخصصة التي أنشأها الجمعية العامة، وبصفتي رئيسها فإنني هنا اليوم لأعرض نص اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع بروتوكولين إضافيين - أحدهما عن الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال؛ والآخر عن الاتجار غير المشروع بالمهاجرين ونقلهم. وقد أعدت هذه النصوص بمنتهى الدقة خلال ١١ دورة للجنة المخصصة، وأكملت بالاتفاق بالإجماع في أقل من عامين، أي في الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وقد يبدو هذا معدل سرعة مذهلة للتقدم خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، ولكن الواقع هو أن بذور هذا النجاح قد غرست بصورة جيدة قبل عام ١٩٩٩.

أما فكرة إعداد اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فقد أثبتت رسميا لأول مرة في المؤتمر الوزاري العالمي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي عقد في نابولي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وباعتماد إعلان نابولي السياسي وخطة عمله العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تكون الجمعية العامة قد حضت الدول على أن تنفذها على وجه السرعة. وصدرت حينذاك سلسلة

أن ليس من الضروري أن نتأكد من النجاح بغية النجاح والمثابرة.

ومن جانبي، كل ما يمكن أن أقوله إن بدء هذه العملية كان بالتأكيد عملاً شجاعاً ومواصلته في مواجهة الصعوبات كان عملاً من الإيمان، واختتامها الآن من خلال إقرار واعتماد مشروع الاتفاقية سيكون عملاً حكيماً يمكن أن يفخر به كل من شارك في المفاوضات. وبالفعل يمكن لكل أعضاء الجمعية العامة الفخر بهذا الإنجاز.

ويتيح مشروع الاتفاقية إطاراً وأدوات لتعاون دولي أفضل ضد الجريمة المنظمة التي لا حدود لها. بيد أن العنصر الحاسم هو تنفيذها. وعلى الجمعية العامة الآن توفير الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ آلية مشروع الاتفاقية من خلال اعتماد الصكوك الثلاثة المعروضة عليها والتوقيع والمصادقة عليها في أقرب وقت ممكن. ولا أشير إلى مشروع الاتفاقية فحسب بل أيضاً إلى مشروع البروتوكولين بشأن الاتجار غير المشروع بالنساء والأطفال والتهرب غير المشروع للمهاجرين.

لهذا السبب قمت بعرض مشروع قرار على الجمعية العامة يوصي باعتماد مشروع الاتفاقية ومشروع البروتوكولين. ونأمل أن توافق الجمعية على هذه التوصية وأن يشارك أكبر عدد ممكن من الأعضاء في مؤتمر التوقيعات المقرر عقده في باليرمو وستستضيفه الحكومة الإيطالية.

أما فيما يتعلق بمشروع القرار فينبغي إدخال تصويبات على الفقرتين ٣ و ١١ لتتماشى مع لغة وممارسات الأمم المتحدة.

وعليّ أن أذكر بالولاية المعطاة للجنة الخاصة الواردة في مشروع البروتوكول لمكافحة صنع والاتجار غير المشروعين للأسلحة النارية وقطع غيارها ومكوناتها وعتادها، ويؤسفني أن أقول إن اللجنة المخصصة لم تتمكن من

في جو من الريبة والتردد ولكن - بالتدريج والبطء ولكن باطراد - بدأت الإرادة السياسية للمشاركين في معالجة مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتحدث عن نفسها. وظهرت بعض عناصر النجاح منذ البداية. فكان لدينا ١٢٥ بلداً تقريباً مشاركاً أوفدت كوادراً من المندوبين عالية التأهيل منتقاة من صفوف الموظفين الحكوميين ومن الأكاديميين، بينما المنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات الدولية مثل ترتيب واشنطن حيث أضافت بذلك خبراتها وتشجيعها.

ومما مكن من مشاركة هذا العدد الكبير من الوفود، المساهمات المالية الطوعية التي قدمتها عدة دول، وأشير على وجه الخصوص إلى الولايات المتحدة، واليابان، وبولندا، وأستراليا، والنرويج، وإيطاليا، وهولندا. ولكن الإرادة السياسية الناشئة التي حفزت عليها الصناديق الرئيسية للصحف والرأي العام كانت العنصر الذي أعطى زخماً على البحث عن استجابة عالمية للجريمة المنظمة على الصعيد العالمي.

وفي نهاية المطاف، فإن هذه الإرادة التي بثت الحياة في عملنا صهرت النية الحسنة للدول المشاركة ومواهب ممثلها وحولتها إلى صك قادر على التغلب على العقبات المتتالية كلما ظهرت. ومن الناحية العملية قدم كل وفد مساهمته على قدم المساواة مما أوضح لكل مشارك أنه، أو أنها، يمثل جزءاً حيويًا من العملية.

وفي النهاية فإن الضغوط لتحقيق النجاح والتسليم بحاجة المجتمع الدولي إلى اتفاقية وديناميكية العملية التفاوضية ذاتها أصبحت كلها كاسحة. والبلدان التي كانت تعارض مجرد فكرة مناقشة احتمال إنشاء صك دولي سرعان ما أصبحت من بين أكبر مؤيدي الاتفاقية. وأيدت منذ البداية العملية بلدان أخرى مثالية للغاية مثل إيطاليا وبولندا والأرجنتين. وذلك يذكرني بما قاله لي أحد الأشخاص: وهو

جون بول لايبورد، ولا سيما أمين اللجنة، السيد ديمتري فلاسيكس لما قدموه من مساعدة دؤوبة. وأشكر أيضا كل الموظفين الذين عملوا بتفان.

وإذا ما أُلقيت نظرة على النقطة التي بدأنا منها يسترعي انتباهي مرة أخرى بيت شعر للشاعر الإيطالي دانتي الذي يقول: "الشعلة العظيمة تبدأ بشرارة صغيرة". لقد قطعنا شوطا كبيرا. فلسنوات عديدة كانت الحكومات تتجاهل الجريمة عبر حدودها. والبيان الصادر عن ٧٢ رئيس دولة في المؤتمر العاشر المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المعقود مؤخرا في فيينا، يمثل التغيير الهائل الذي حدث منذ ذلك الحين. فإن المخاطر التي تشكلها الجريمة المنظمة للأفراد والجمتمع الدولي قد تصدرت بحق جدول الأعمال. فقد اتخذنا الخطوات الأولى، ولكن ما زال علينا أن نفعل الكثير. وأصبح الآن على الجمعية أن تستحدث وتوصي بأدوار فعالة للحصول على استجابة عالمية لدرء هذا البلاء العالمي.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يسعدني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا - والبلدين المنتسبين قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان. وتطور الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي يتعزز في سياق العولمة، يمثل تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي، مما يشكل اليوم بالفعل أحد التهديدات غير العسكرية الرئيسية لسلم وأمن الأفراد واستقرار المجتمعات، ولسيادة الدول وتنمية وصون الديمقراطية. وفي ضوء رسالتها العالمية، تشكل الأمم المتحدة أنسب محفل لوضع الصكوك التشريعية اللازمة للجمع بيننا للكفاح ضد هذا البلاء.

استكمال مداولاتها بشأن مشروع البروتوكول في الوقت اللازم لعرضه على الجمعية، وفي حين أننا اقتربنا جدا من الاتفاق كانت هناك عدة نقاط تتطلب دراسة إضافية - وبخاصة العلامات.

لذلك، تطلب اللجنة المخصصة باحترام أن يسمح لها بمواصلة عملها وفقا للقرارات ١١١/٥٣ و ١١٤/٥٣ و ١٢٦/٥٤، لكي يتاح لها استكمال عملها في المستقبل القريب. ولتحقيق هذا الهدف، تتوخى عقد اجتماع في أوائل ٢٠٠١، وقد أضيفت فقرة تتعلق بذلك في مشروع القرار.

أود أن أعرب عن شكري الصادق لكل أعضاء الوفود البالغ عددها ١٢٥ وفدا الذين شاركوا في المفاوضات، وكنت أول من أعجب بروعة معرفتهم وخبرتهم وسلوكهم المهني. وقد مكنونا من إتمام المداولات بروح إيجابية ومرنة وبناءة. وتنبغي الإشادة بصورة خاصة بأعضاء المكتب الموسع الذين أرى عددا منهم هنا اليوم: وهم ممثلو إكوادور، وباكستان، وبولندا، وتونس، وسلوفينيا، وفرنسا، وفنزويلا، والمكسيك، واليابان، وممثل جنوب أفريقيا، الذي قام بمهمة المقرر. وأنا شخصيا أدين بالفضل لنائب الرئيس الذي قدم لي المساعدة في التفاوض على مشروع الاتفاقية - وعلى وجه الخصوص مع فنزويلا وباكستان وتونس - وعلى مشروع البروتوكولين - مع فرنسا وبولندا فيما يتعلق بمشروع البروتوكول بشأن المهاجرين، ومع المكسيك وسلوفاكيا بشأن مشروع البروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع بالأفراد، ومع اليابان بشأن مشروع البروتوكول غير المستكمل بشأن الأسلحة النارية.

أود أيضا أن أعرب عن شكري الحار للأمين العام لما وفره من دعم للجنة من خلال مكتب الأمم المتحدة في فيينا ولأعضاء الأمانة وبخاصة السيد جان فان ديك، والسيد

هذين الصكين المكملين حيويان، لأنهما يراعيان ويضعان تدابير محددة للتصدي للأنواع الخطيرة، بشكل خاص، من الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

فيما يتعلق ببروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والذخائر والمواد الأخرى المتصلة بها والاتجار بها، يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الرئاسة اليابانية للجنة المخصصة على كل الجهود التي بُذلت لاستكمال المفاوضات. ونأمل أن تُعقد دورة جديدة في أقرب وقت ممكن وأن تتحلّى جميع الدول الأعضاء بروح التوصل إلى حلول توفيقية، وهي لازمة لتحقيق توافق الآراء.

ومع ذلك، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن استكمال المفاوضات بشأن الاتفاقية وبروتوكوليهما الملحقين بها إنجاز بارز. إلا أن هذا ينبغي ألا يجعلنا نغفل عن العمل الذي لا يزال أمامنا. إن التوصل إلى نصوص مرضية شيء، ولكن دخولها حيز النفاذ وتنفيذها شيء آخر. وفي هذا الخصوص، ستظل أمامنا جسور هامة عديدة ينبغي عبورها بعد اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار بالموافقة على الاتفاقية وبروتوكوليهما الإضافيين.

سيكون الأول مؤتمر التوقيع، الذي من المقرر عقده في باليرمو، بإيطاليا، من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. والاتحاد الأوروبي يشكر إيطاليا على عرضها باستضافة المؤتمر، الذي سيختتم حلقة بدأت أيضا في إيطاليا - بالتحديد في نابولي في ١٩٩٤ باعتماد إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة.

ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الأعضاء إلى التوقيع على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها في مؤتمر باليرمو.

ستكون المرحلة الثانية بدخول الاتفاقية وبروتوكوليهما حيز النفاذ. ويود أعضاء اللجنة المخصصة أن

إن الفترة التي تقل عن عامين التي حددها الجمعية العامة للتفاوض على مشروع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كانت قصيرة للغاية لوضع صك قانوني معقد وبهذا النطاق الواسع، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على إحساس الدول الأعضاء بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية مسألة ملحة، وعلى عزمهم على سرعة الحصول على الأدوات اللازمة لمعالجة هذه الحالة.

يود الاتحاد الأوروبي أن يهنئ اللجنة الحكومية الدولية المخصصة ورئيسها، السيد لويغي لوريولا، على تحقيق النجاح في هذا المسعى عن طريق العمل المتواصل الذي يتسم بالمشاورة. ويشكر الاتحاد الأوروبي بولندا لتقديمها مشروع النص المبدئي للاتفاقية إلى اللجنة المخصصة، ويود أيضا أن يعرب عن امتنانه لكل الدول التي شاركت في المفاوضات وأظهرت عزمها على التوصل إلى صك قوي من الناحية القانونية وفعال وروح التوصل إلى حلول توفيقية الأمر الذي يعد حيويا للتغلب على الخلافات في النهج التي ظهرت خلال المناقشات.

وأخيرا، يود الاتحاد أن يشكر مركز منع الجريمة الدولية، الذي دعم عمل اللجنة المخصصة، والذي أسهم، بفضل قدرة والتزام موظفيه، إسهاما عظيما في اختتام المفاوضات في الإطار الزمني المحدد.

والاتحاد الأوروبي يعتبر اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الملحق بها مستندات تقريرية فعلية. إنها الأداة القانونية العالمية الأولى التي وضعت لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن نرى، أنها توفر تدابير إبداعية رئيسية في المجال القانوني وفي الإجراءات من أجل التعاون بين الدول الأطراف.

فيما يتعلق بالبروتوكولين اللذين جرى التفاوض بشأنهما واعتمدا مع الاتفاقية، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن

والمعاقبة عليها، والبروتوكول المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. وأخص بالذكر الإسهام الذي بذلته اللجنة المخصصة، برئاسة السفير لويغي لوريولا. وإيطاليا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلت به فرنسا بصفتها رئيس الاتحاد الأوروبي وتود أن تضيف الاعتبارات التالية بصفة وطنية.

إن الاتفاقية والبروتوكولين تتناول مسائل حساسة وتضع نظاما معقدا بشأن أمور مثل القانون الجنائي، حيث تجعل الخلافات بين التشريعات الوطنية وصياغة القوانين الدولية صعبة بشكل خاص.

لقد قام بلدي بدور كبير في عملية المفاوضات التي أدت إلى الانتهاء من نص الاتفاقية، الذي قدمت مشروعه في البداية بولندا. وقد بدأت العملية في ١٩٩٤ في المؤتمر الوزاري العالمي في نابولي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي اعتمد إعلانا سياسيا وخطة عمل تنفيذية. ومن الأهمية بمكان أن هذه العملية ستختتم في كانون الأول/ديسمبر في باليرمو، حيث تنظم الحكومة الإيطالية مؤتمرا سياسيا رفيع المستوى للتوقيع على الاتفاقية والبروتوكولين المكملين.

وكما ذكرت رئاسة الاتحاد الأوروبي، فإن الاكتمال الناجح لنص الاتفاقية والبروتوكولين في فترة قصيرة من الوقت كهذه دليل واضح على تزايد وعي المجتمع الدولي بخطورة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وضرورة توفير آليات التعاون الدولي الفعالة لمكافحتها.

والجريمة المنظمة تلحق الضرر بنوعية الحياة والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في أنحاء العالم. وهي تعرض للخطر التنمية الاقتصادية، وتفسد وتزعزع استقرار المؤسسات الاجتماعية والسياسية. واعتماد اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية خطوة كبرى في الكفاح ضد هذا

يحدث هذا بمجرد تصديق ٤٠ دولة على النص، حتى يشتمل الإطار الجغرافي لتنفيذ النص منذ البداية على أكثر من قارة أو منطقة واحدة من العالم. إلا أن الاتحاد يعتبر أن هذا القلق المشروع ينبغي ألا يسبب أي تأخير في دخول الاتفاقية وبروتوكوليهما حيز النفاذ. ولذلك يحث جميع الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية وبروتوكوليهما الملحقين بها في أقرب فرصة ممكنة.

وأخيرا، يعلق الاتحاد أهمية كبرى على التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقية وبروتوكوليهما من جانب كل الدول التي ستصبح أطرافا فيها، بما في ذلك في الحالات التي تتطلب المساعدة في مواءمة الأنظمة المؤسسية والقضائية مع الاتفاقية. والاتحاد، إذ يضع هذا في الاعتبار وتحقيقا لهذا الهدف، يشجع الدول الأعضاء على الإسهام في أوسع تنفيذ ممكن لهذه الصكوك القانونية.

تعرب الدول الأعضاء في الاتحاد، من جانبها عن تصميمها على التوقيع والتصديق على الاتفاقية وبروتوكوليهما الملحقين بها في أقرب وقت ممكن وتعتقد النية على تطبيق كل أحكامها تطبيقا تاما.

والجمعية العامة، بموافقتها اليوم على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكوليهما الملحقين بها، ستظهر عزم المجتمع الدولي على التصدي لواحد من أخطر التهديدات التي تواجهها اليوم.

السيد فينتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن

أتكلم أمام الجمعية العامة للإعراب عن تقدير حكومة بلدي البالغ للعمل الممتاز الذي قامت به في فيينا كل الوفود التي شاركت في المفاوضات المكثفة، التي اختتمت بصورة إيجابية بالموافقة على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها - البروتوكول المتعلق بمنع وقوع الاتجار غير المشروع بالأفراد، وبخاصة النساء والأطفال،

تلك المتعلقة بالمساعدة القضائية المتبادلة وتسليم المجرمين - توجه على نحو فعال وشامل أكثر جوانب هذا التعاون صلة وتشجع الشرطة الوطنية والعمل القضائي على مكافحة الجريمة المنظمة.

ويدعم البروتوكولان تنفيذ الاتفاقية بتدابير محددة تقتضيها الخصائص الفريدة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. والتجارة في الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، هي جريمة شنعاء بكل وضوح. ومن الجدير بالذكر أن البروتوكول المعني بالاتجار، الذي يولي اهتماما ماثلا لكبح السلوك غير القانوني وحماية الضحايا، يسد فجوات عديدة في القانون الدولي ويوفر أداة فعالة للتعاون الدولي.

وينطبق الشيء ذاته على بروتوكول مناهضة تهريب المهاجرين. ولقد كان الإسهام الإيطالي في هذا الصك الدولي مناسباً بصفة خاصة، حيث أن حكومتي، إلى جانب حكومة النمسا، اقترحتا مسودته الأصلية.

ومن منظور إنفاذ القوانين، يتطلب هذا البروتوكول أن تجرم الدول نشاط الجماعات التي تستغل، من أجل الربح، مشقة المهاجرين وتضعهم في ظروف تهدد حياتهم، وترتب تهريبهم إلى بلدان معينة وتيسر إقامتهم بشكل غير قانوني. علاوة على ذلك، ترى إيطاليا أن أحكام البروتوكول التي تعالج نقل المهاجرين عبر البحار ينبغي اعتبارها ذات قيمة خاصة، حيث أنه أحد أخطر أشكال التهريب اليوم.

وبينما أعلن ارتياح حكومتي لحقيقة أن استكمال هذا العمل الهائل استغرق أقل من عامين، أعرب عن أملنا في أن تستأنف عاجلاً المفاوضات بشأن بروتوكول مناهضة التصنيع غير القانوني للأسلحة والاتجار فيها، بحيث يمكن التوصل إلى حل وسط حول أكثر النقاط إثارة للخلاف.

الوباء، وهو إنجاز بارز في تعزيز العدل والأمن، ويضاهي الموافقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في آخر عمل قامت به الأمم المتحدة.

ويسر إيطاليا بشكل خاص المضامين المحددة للصدكوك الثلاثة التي قدمت للجمعية العامة لاعتمادها. والاتفاقية لا تُرسي إطاراً تقريرياً عاماً يضاهي القوانين الدولية بشأن أنواع معينة من الجرائم فحسب، وإنما هي صك إبداعي له أثر مباشر على منع وقوع طائفة واسعة من الجرائم، بما فيها كل الجرائم الخطيرة عبر الوطنية التي ترتكبها جماعات إجرامية منظمة أو المعاقبة عليها.

وتحقيقاً لهذه الغاية، لا تتضمن الاتفاقية تدابير تعزيز النظم الوطنية لمكافحة الجريمة بحزم فحسب، وإنما تتضمن أيضاً تدابير لتعزيز التعاون بين الدول. إن تحسين التشريع الوطني شرط ضروري مسبق لمنع الجماعات الإجرامية من التزايد والانتشار بالاستفادة من الثغرات في الأنظمة الوطنية. وهي أيضاً شرط ضروري مسبق للتعاون الدولي الفعال.

والاتفاقية تولي أولوية للاتفاقات التي يُتوصل إليها بشأن تجريم السلوك الذي ينطوي على تكوين وعمل المجموعات الإجرامية - كالجماعات الإجرامية، والتآمر، وغسل الأموال والفساد - وتولي أولوية أيضاً للأحكام التي تتعهد بها الدول لاتخاذ تدابير لمنع الجريمة.

وتحتوي الاتفاقية أيضاً على تدابير هامة بشأن التعاون الدولي بين السلطات القضائية والأمنية. والحكومة الإيطالية على قناعة بأن الاتفاقات الثنائية أو الإقليمية ليست كافية لتلبية الحاجة إلى تعاون عاجل في التحقيق ومحاكمة الجرائم العابرة للحدود الوطنية التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة. بدلاً من ذلك، نحن بحاجة إلى بناء نظام عالمي للقواعد والممارسات يشجع التعاون بين أكبر عدد ممكن من البلدان. ونحن مقتنعون بأن تطبيق أحكام الاتفاقية - خاصة

ورغم ذلك، نود أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء انعدام الإرادة السياسية لدى بعض الدول، والتي منعت عقد بروتوكول حول التصنيع غير القانوني للأسلحة النارية وقطع غيارها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار فيها.

ومما لا شك فيه أن اعتماد هذه الصكوك خطوة ملموسة نحو تنفيذ الالتزام الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم أثناء مؤتمر قمة الألفية بتكثيف مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية بكل أبعادها، بما فيها تهريب الناس والاتجار غير القانوني بهم وغسل الأموال.

وفي عالم متزايد فيه التكافل، تستخدم الجماعات الإجرامية المنظمة أساليب متطورة على نحو متزايد لجعل أنشطتها عابرة للحدود الوطنية. ولا يمكن للدول أن تظل مشلولة. ولا بد من أن يكون لدينا تعاون دولي لكي نكافح سوية الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

والاتفاقية هي صك مبتكر، حيث أنها تنشئ نظاما قانونيا لمنع ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، في ذات الوقت الذي تتسع فيه قاعدتها، وتنشئ آليات للتعاون الدولي تكون فعالة وتعزز بلا شك الجهود المبذولة في هذا المجال. إن لهذه الاتفاقية وبروتوكوليه طابعا موحدا، ولكن يجب التدقيق في النصوص الثلاثة بأسلوب مختلف، نظرا لأنها تتعلق بجوانب من الجريمة لها ملامح مختلفة. ولقد شجعت المكسيك بنجاح على إدراك هذه الاختلافات.

وبالنسبة للمكسيك، فإن الغرض الأساسي من منع ومكافحة تهريب الأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، هو حماية ضحايا الاستغلال للأغراض الجنسية أو العمل. فالقضية ليست بمجرد مكافحة جماعات إجرامية. والبروتوكول المناهض للاتجار غير القانوني بالمهاجرين هو صك للتعاون الدولي مصمم لمنع ومكافحة هذه الجريمة. وليس هذا صك للحد من الهجرة، فالمكسيك تؤيد اعتماد

ويتعين علينا أن نتبع بسرعة اعتمادنا للاتفاقية والبروتوكولين بتنفيذ الأحكام التي تتضمنها. بدون ذلك، سوف تنتهز الجريمة المنظمة فرصة تأخرنا في القيام بهذا التحرك لتستغل كل نقطة ضعف لدينا. ولذلك تأمل الحكومة الإيطالية في أن توقع جميع الدول بسرعة على الاتفاقية وتصدق عليها. إننا نناشد الدول الأعضاء أن تأتي إلى باليرمو بأعداد كبيرة لحضور مؤتمر التوقيع ونحثها على إرسال ممثلين على أعلى مستوى ممكن.

وإذا كنا نرغب في تفعيل الاتفاقية والبروتوكولين، فإنه لا يكفي وضع قواعدها موضع التنفيذ. بل يتعين على جميع الدول الأطراف أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعديل تشريعاتها ومؤسساتها المحلية. ولذلك تأمل إيطاليا في إمكان القيام بكل تحرك لازم في الأمم المتحدة لتسهيل تنفيذ هذه الصكوك الثلاثة من قبل الدول الأطراف فيها، وتتطلع إيطاليا إلى الإسهام الذي سيوفره النقاش السياسي في مؤتمر باليرمو لهذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء بإضافة على برنامج عمل الجمعية العامة.

في صباح يوم الاثنين، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، سوف تتناول الجمعية العامة البند ٥١ من جدول أعمالها، "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" بوصفه البند الأول.

السيد تيللو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تود المكسيك الإعراب عن ارتياحها لاختتام المفاوضات حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وحول البروتوكولين المعنيين بمنع وكبح ومعاينة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ومناهضة الاتجار غير القانوني بالمهاجرين بالبر والبحر والجو، واللذين يكملان الاتفاق.

وباعتماد البروتوكول نتخذ خطوة هامة إلى الأمام في مكافحة الجريمة المنظمة وفي جهودنا لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة النارية على حد سواء. وقد أدركت هذه الجمعية وجود تكامل بين الأنشطة الرامية إلى منع وتقليل تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط يخل بالاستقرار، والأنشطة الرامية إلى مكافحة صناعة الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها.

وعلى أن نختتم هذه المفاوضات في أقرب وقت ممكن لكي ينتفع المؤتمر المقرر عقده عام ٢٠٠١ انتفاعا كاملا من أعمال اللجنة المختصة. ونحن ملتزمون بهذا الهدف، وندعو الدول التي لا تزال لها تحفظات إلى إعادة النظر في موقفها، وإلى السماح لنا بإبرام هذا البروتوكول الهام، الذي تحصل الصيغة الحالية منه على موافقة دولية كبيرة.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

لقد أصبحت مشكلة الجريمة الآن عاملا لا يمكن إهماله لدى أية دولة تسعى إلى كفالة أمن مواطنيها وهدوئهم ورفاههم. وقد أدرك المجرمون المحدثون منذ أمد طويل المزايا الحقيقية للصلات الدولية الوثيقة، ولم يتوانوا في استعمالها لأغراضهم المعادية للمجتمع، محتفظين في كثير من الأحيان ببضع خطوات تسبق قوى القانون والنظام.

وفي ظل هذه الظروف، يصبح من الواضح بجلاء أننا في حاجة إلى إنشاء جبهة منفردة من الدول المعادية للجريمة على الصعيد العالمي. ويجب على المجتمع العالمي أن يضع نظاما يمنع المجرمين من الإفلات من قبضة القانون في أي بلد أو من استعمال ربحهم غير المشروع. واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يجب أن تشكل أساسا متينا لهذا النظام. وقد أمكن في بحر سنة ونصف فحسب إعداد وثيقة صالحة لعقود كصك أساسي للتعاون الدولي بشأن مكافحة

هذا البروتوكول في حدود تقيده بالنواحي الجزائية الخاصة بالاتجار غير القانوني بالمهاجرين الذي تقوم به الجماعات الإجرامية المنظمة. إنه يحمي حقوق الأشخاص الذين هم موضوع هذا الاتجار ويرسي بوضوح عدم جواز تجريم المهاجرين وفق هذا البروتوكول، كما لا يمكن مقاضاة أطراف ثالثة تصرفت بحسن نية لدعم هؤلاء المهاجرين لأسباب إنسانية أو بسبب علاقات عائلية وطيدة.

وفيما يتعلق بالمكسيك، يشكل الاتجار غير المشروع بالمهاجرين جريمة خطيرة بشكل خاص عندما يعرض حياة المهاجرين وأمنهم للخطر.

ولا يمكن لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أن تكون فعالة إلا بقدر ما نجمع صناعة الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها. ولهذا نرى أنه لن يجري التنفيذ الكامل لولاية اللجنة المختصة إلى أن يعتمد ذلك البروتوكول.

وستواصل المكسيك بذل الجهود اللازمة لكي تكفل أن يصبح الصك حقيقة في بداية عام ٢٠٠١. وكما أشار الرئيس زيديو عندما فتح باب التوقيع على الاتفاقية فيما بين الدول الأمريكية في هذا المجال - التي دخلت حيز النفاذ الآن - يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والمتفجرات، وغيرها من أنواع مواد التدمير، مشكلة تضر بأمن كثير من بلداننا وبالسلم والهدوء في أسرنا ومجتمعاتنا. وتجارة العنف هذه تشجع ظواهر خطيرة، كالاتجار بالمخدرات، الذي يسبب الدمار ويفرض قواعد المتعلقة بالموت والفساد. وتقوم الجريمة المنظمة بعمليات الخطف والهجمات العنيفة وتهدد الأمن العام وتقترب الأعمال الإرهابية. ويعمل كل ذلك على وقف تقدم الديمقراطية ويمجد الغطرسة والتعصب.

وختاماً، نود أن نؤكد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي سيواصل بذل قصارى جهده لمكافحة التهديد بالجريمة والتشجيع على تعزيز التعاون بين الدول في مكافحة الجريمة.

السيد ريدزكوسكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية):
اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن ارتياح حكومة بولندا لاعتماد الجمعية العامة، الوشيك الحدوث، لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولما كانت بولندا بلداً منتسباً إلى الاتحاد الأوروبي، فإنها توافق موافقة تامة على بيان رئاسة الاتحاد الذي أدلى به للتو ممثل فرنسا.

وأود ألا أدلي سوى ببعض ملاحظات إضافية. فكما هو معروف على نطاق واسع، كانت بولندا البلد الذي بدأ الجهد العملي المتعلق بالاتفاقية من حيث مفهومها وتنفيذها. ورغم أن فكرة عقد اتفاقية متعددة الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة تعود إلى إعلان نابولي السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اللذين اعتمدا في المؤتمر الوزاري العالمي في إيطاليا عام ١٩٩٤، فقد كان السيد الكساندر كواسنيوسكي، رئيس بولندا، هو الذي عرض المشروع الأول للاتفاقية العتيدة على الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وإن هذه المبادرة، دعت حكومة بولندا مجموعة من الخبراء الدوليين إلى وارسو في شباط/فبراير ١٩٩٨ للبدء بمناقشات أولية حول الاتفاقية. ورغم أن الجهود المبذولة لصياغة صك دولي يهدف بصفة خاصة إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سبق أن كانت جزءاً من التاريخ، فإن اجتماع وارسو سجّل تقدماً هاماً من ناحيتين. فأولاً وقبل كل شيء، لم تعد قضية صياغة هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف توصف بأنها مسألة "قد أو قد لا"، بل أصبحت مسألة "كيف". وكانت المرة الأولى أيضاً التي يوافق فيها

الجريمة. وهذا مؤشر لا خلاف عليه إلى أنه إذا توفرت لنا الإرادة اللازمة، أمكننا في وقت قصير جداً أن نحقق نتائج جادة في مجال مكافحة الجريمة.

ونعتبر أن اعتماد الجمعية العامة في دورتها الحالية لاتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية شكّل نجاحاً كبيراً للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالإسهام الكبير الذي قدمه في سبيل تحقيق هذا الهدف كل من لويجي لوريولا، رئيس لجنة الأمم المتحدة المخصصة، وأعضاء مكتب وأعضاء مركز منع الجريمة الدولية. ويسرنا أن الاتفاقية تشمل طائفة عريضة من الجرائم، بما فيها غسل الأموال والفساد والعضوية في جماعات الجريمة المنظمة.

ومن المهم أن تتضمن الوثيقة ترتيبات مفصلة لتوفير تبادل المساعدة القانونية وتسليم المتهمين، وتدابير حماية الشهود على الجريمة وضحاياها. ونحن متأكدون من أن هذه الأحكام وغيرها من أحكام الاتفاقية ستعزز نوعية عمل وكالات إنفاذ القانون في بلداننا والتعاون بينها على مستوى ذي نوعية أعلى. ونرحب كذلك باعتماد بروتوكولات إضافية للاتفاقية بشأن مشاكل ملحة، مثل الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ونأمل أن يكتمل بنجاح وفي وقت قصير جداً العمل بشأن البروتوكول الإضافي المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية.

وهناك مسألة لا تقل أهمية عن اعتماد هذه الاتفاقية، وهي مسألة سرعة دخولها حيز التنفيذ وبداية عملها بفعالية. وسيجري البدء بنشاط في هذه العملية في كانون الأول/ديسمبر من هذه السنة في المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على هذه الوثيقة. ونشعر بالامتنان لحكومة إيطاليا على عرضها استضافة هذا المحفل في باليرمو.

وهذا يعني توفير الموارد اللازمة لمساعدة الدول غير القادرة على مكافحة الجريمة المنظمة بمفردها.

إن بولندا، بوصفها إحدى الدول التي اتخذت زمام المبادرة في العمل المتعلق بوضع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، لتعرب عن أملها بأن تمتد روح التعاون الموجودة حالياً لتشمل عملية المصادقة بحيث يكون لدينا في وقت قريب تصديقات ٤٠ دولة تلزم لدخول الاتفاقية حيز النفاذ. ويحدونا الأمل أيضاً في أن تتمكن اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من الانتهاء من عملها في وضع البروتوكول الثالث الذي يشمل مشكلة تصنيع الأسلحة النارية والاتجار بها بشكل غير مشروع. ونحن نرى أن هذه الاتفاقية تشكل مع بروتوكولاتها الثلاثة المتصلة بها مجموعة كاملة، وأنه بغياب أي عنصر من هذه المجموعة لن يكون بالإمكان مكافحة الجريمة المنظمة بكفاءة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئيس اللجنة المخصصة السفير لويغي لوريولا ولأعضاء هيئة المكتب الآخرين على تفانيهم وعملهم الجاد. ونتوجه بشكر خاص إلى المركز المعني بمنع الإحرام الدولي، الذي لولاه لما أمكننا الانتهاء من أعمالنا. ونشكر أيضاً حكومة الأرجنتين التي نظمت الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي وكذلك البلدان الأخرى التي ساهمت في العمل لوضع هذه الاتفاقية في مراحل مختلفة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد طلب الكلمة مرة أخرى رئيس اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. أعطيه الكلمة.

السيد لوريولا (إيطاليا)، رئيس اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تكلم بالانكليزية): أعذر عن طليي الكلمة مرة أخرى، إلا أنه

بالإجماع ممثلو أكثر من ٥٠ دولة على أن تكون هناك أداة فعالة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أخطر أبعادها عبر الوطنية. وفضلاً عن ذلك، فإن الوفود، عند نظرها في النهج المختلفة، اهتمت بالتعرف على المجالات التي يظهر فيها توافق الآراء.

وإذ نقرب اليوم من الاحتفال بالذكرى السنوية الرابعة لاتخاذ الجمعية العامة القرار الخاص بهذه المسألة، فإنه يسرنا بشكل خاص أن هذه العملية قد انتهت، وأن الجمعية العامة قادرة على اعتماد واحد من أهم الصكوك القانونية الدولية في عصرنا هذا. ويعبر هذا الاعتماد بشكل كامل عن الاقتناع بأنه ما من دولة بمفردها يمكنها أن تقمع بنجاح الجريمة المنظمة حتى داخل حدودها.

والصك القانوني الجديد له طابع فريد، لأنه يقدم بطريقة دقيقة ولأول مرة التعريف الخاص بظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويحدد الأدوات اللازمة للمكافحة الفعالة للمجتمع غير السوي، ويعد اعتماد الاتفاقية وبروتوكولها الإضافيين بعد ثلاث سنوات ونصف السنة فقط من العمل إنجازاً هاماً يعبر عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لمكافحة التهديد المتزايد الذي تشكله الجريمة المنظمة. ويحدونا الأمل في أن تفي الاتفاقية الجديدة بتطلعات الحكومات وسلطات إنفاذ القانون، وأن تصبح أداة كفوءة وفعالة للتعاون بين الدول على كل الصعد. ومن وجهة النظر العملية، يشكل اعتماد صك قانوني مجرد نقطة البداية. ونحن الآن على عتبة الخطوة التالية - وهي تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها. وأمامنا الآن مهمة الاحتفال بالتوقيع على الاتفاقية في باليرمو، والعملية الصعبة المتمثلة في الحصول على المصادقات الوطنية والتنفيذ على الصعيدين الدولي والوطني. وفي هذه المرحلة، من الضروري أن نشدد على أن التنفيذ الكامل للاتفاقية لن يكون ممكناً إلا إذا تم على أساس عالمي،

خمسة أيام عمل وستحتاج إلى توفير الترجمة الشفوية وإعداد الوثائق باللغات الرسمية الست. وتقدر متطلبات خدمة المؤتمرات هذه بمبلغ يصل إلى ١٨٧ ٦٠٠ دولار كتكلفة كاملة.

ولقد أدرجت أحكام في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ ليس للاجتماعات التي تمت برمجتها وقت إعداد الميزانية فحسب، بل أيضا للاجتماعات أو لتمديد الاجتماعات التي قد يؤذن بها في وقت لاحق، شريطة أن يكون عدد وتوزيع الاجتماعات متسقين مع نمط الاجتماعات المتبع في السنوات السابقة.

وعلى ذلك الأساس، لن تكون هناك حاجة لأي اعتماد إضافي في إطار الباب الثاني المتعلق بشؤون الجمعية العامة وخدمة المؤتمرات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ نتيجة للطلب الوارد في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار.

وفي الفقرة ١١ من المنطوق، يطلب إلى الأمين العام أن يكلف المركز المعني بمنع الإحرام الدولي بأن يتولى مهام أمانة مؤتمر الأطراف في الاتفاقية وفقا للمادة ٣٣ من الاتفاقية. ونظرا للطابع المعقد والنطاق الواسع للمهام التي سيتعين على الأمانة أن تقوم بها، فإننا نرى أنه سيكون من الضروري في نهاية المطاف تعزيز الموارد الحالية لملاك الموظفين بالمركز المعني بمنع الإحرام الدولي. وليس من الممكن أن نقدر في هذه المرحلة حجم الموارد الحالية المخصصة لملاك الموظفين التي ستمكن ذلك المركز من الوفاء بمهامه وفقا للمادة ٣٣. وسيكون بوسع الأمانة العامة أن تقدم هذا التقدير في ضوء التوصيات التي ستقدمها اللجنة المخصصة في الاجتماع التحضيري المقرر أن يعقد قبل الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف، والقرارات التي سيتخذها مؤتمر الأطراف في دورته الأولى.

وفقا للإجراءات المتبعة، يتعين عليّ أن أقرأ بضعة تصويبات في نص مشروع القرار.

وكما قلت من قبل، سيجري بعض التصويب للفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار يتم بمقتضاه الاستعاضة عن عبارة "محاضر موجزة" بعبارة "تقرير شامل".

وفي الفقرة ١١ من المنطوق، يتعين علينا أن نحذف العبارة "وفقا لتوجيهاته"، ونضيف في آخر الفقرة العبارة "وفقا للفقرة ٣٣ من الاتفاقية". والغرض من هذا التعديل هو جعل مشروع القرار متسقا مع الصياغة والممارسة المتبعين في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

نشعر الآن في النظر في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الفقرة ١٢١ من تقريرها، بالصيغة المصوّبة شفويا من رئيس اللجنة.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بيرفيليف (مدير شعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): قبل البت في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الوارد في الفقرة ١٢١ من تقريرها، أود أن أعلم الأعضاء أولا بأنه فيما يتصل بالفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار، تطلب الجمعية من اللجنة المخصصة أن تواصل عملها فيما يتعلق بمشروع البروتوكول الخاص بمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة وأن تتم هذا العمل في أقرب وقت ممكن. وسيعني هذا الطلب ضرورة عقد دورة إضافية للجنة المخصصة في عام ٢٠٠١. وتقدر الأمانة العامة أن الدورة ستستغرق

المخصصة ستعقد في فيينا وفقا لأحكام القرار ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، الذي أوصت به اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الفقرة ١٢١ من تقريرها، بصيغته المصوبة شفويا من رئيسها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الفقرة ١٢١ من تقريرها، بصيغته المصوبة شفويا من رئيسها؟

اعتمد مشروع القرار، بصيغته المصوبة شفويا من رئيس اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (القرار ٢٥/٥٥).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة لممثل اليابان تعليلا لموقفه من القرار الذي اتخذ تواء، أود أن أذكر الجمعية بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نوبوياسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اليوم، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، يُسجل خطوة تاريخية كبيرة يخطوها العالم في كفاحه ضد الجريمة المنظمة. وقد اعتمدت الجمعية العامة توا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الملحقين بها. واليابان ترحب ترحيبا حارا بهذه الخطوة التاريخية وتعرب عن تقديرها للسفير لويجي لوريولا وكل أعضاء مكتب اللجنة المخصصة، وجميع الوفود، وأعضاء الأمانة العامة، والمترجمين الشفويين، الذين عملوا لساعات متأخرة من

ونظرا للأهمية التي تعلقها الوفود على الاتفاقية، فإن الأمانة تقدر أن الاتفاقية قد تدخل حيز النفاذ في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وأن الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف ستعقد في عام ٢٠٠٣. وبناء على هذا الافتراض، ستدرج الأمانة العامة المقترحات ذات الصلة في الميزانية البرنامجية لفترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وفي الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار، يطلب إلى الأمين العام أن يزود المركز المعني بمنع الإجرام الدولي بالموارد اللازمة لتمكينه من العمل المتصل بتنفيذ الاتفاقية، والقيام بخدمة مؤتمر الأطراف وتقديم الدعم المقرر توفيره للجنة المخصصة. ونسترعي انتباه الوفود إلى الجزء بء، سادسا، من أحكام القرار ٤٨/٤٥، الذي تؤكد فيه الجمعية العامة من جديد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية التابعة للجمعية العامة المختصة بالمسؤولية عن المسائل الإدارية والمسائل المالية؛ وثانيا، أكدت الجمعية من جديد أيضا على دور اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛ وثالثا، أعربت عن قلقها إزاء ما تنحو إليه لجانها الفنية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية في إقحام نفسها في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية؛ ورابعا، دعت الأمين العام إلى تزويد جميع الهيئات الحكومية الدولية بالمعلومات اللازمة فيما يتصل بالإجراءات المتعلقة بالمسائل الإدارية ومسائل الميزانية.

ولعدم وجود أي حكم في مشروع القرار أو في الاتفاقية يتعلق بتمويل مؤتمر الأطراف، تفترض الأمانة العامة أن اجتماعات مؤتمر الأطراف ستمول من ميزانية الأمم المتحدة العادية. ولذلك يعتزم الأمين العام أن يُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة للسنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الموارد المناسبة لاجتماعات مؤتمر الأطراف واللجنة المخصصة بصفتها لجنة تحضيرية للدورة الأولى لمؤتمر الأطراف. وتفهم الأمانة العامة أيضا أن اجتماعات مؤتمر الأطراف واللجنة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٥ من جدول الأعمال.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

عقد دورة استثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠١ متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

تقرير اللجنة التحضيرية (A/55/43) (الجزءان الأول والثاني))

تقرير الأمين العام (A/55/429)

مشروع القرار (A/55/L.34)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أحاطب هذه الجلسة العامة بشأن بند من جدول الأعمال له أهمية قصوى للجمعية العامة - أي الدورة الاستثنائية المتعلقة بالطفل المقرر عقدها في عام ٢٠٠١.

إن هذه الدورة الاستثنائية تهمني بصفة شخصية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، كان لي شرف تمثيل بلدي في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وفي تلك المناسبة، أدى حوار لم يسبق له مثيل بين ٧١ زعيما عالميا إلى توجيه نداء عالمي لضمان مستقبل أفضل لكل طفل. وأتيحت لي الفرصة للمشاركة بشكل مباشر في المساعدة على حشد الإرادة السياسية على أعلى المستويات عن طريق خطة عملية مكرسة لأكثر مكونات النسيج الاجتماعي هشاشة - أي أطفالنا.

وبعد عشر سنوات من تلك التجربة الفريدة من نوعها، أتشاطر مع كثيرين الشعور بأن تقدما كبيرا قد تحقق - ومع ذلك هناك تحديات كبيرة لا تزال تواجهنا.

والواقع أن الاهتمام بالطفل قد زاد نتيجة للإعلان العالمي وبرنامج العمل المعنيين ببقاء الطفل وحمايته ونمائه في

الليل، لإنهاء العمل لوضع هذه الصكوك الدولية الهامة خلال المفاوضات الطويلة الشاقة.

واليابان، من ناحيتها، شاركت في الجهود لاختتام المفاوضات، واستضافت، بصفتها أحد نواب الرئيس، عددا من الاجتماعات التحضيرية ووفرت دعما معنويا، وسياسيا وماليا لتيسير عمل المشاركين. إلا أن اليابان تلاحظ بأسف عميق أن الاتفاق لم يتحقق بخصوص مشروع بروتوكول لمكافحة التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية، وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار غير المشروع بها حتى تكتمل الاتفاقية. ولذلك، لا تزال المهمة قائمة أمام اللجنة المختصة لإكمال العمل بشأن وضع بروتوكول الأسلحة النارية بأسرع وقت ممكن. واليابان عازمة على مواصلة جهودها النشطة لاختتام المفاوضات بشأن البروتوكول بنجاح حتى تعتمده الجمعية في أوائل العام القادم.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية التي اعتمدها توا والبروتوكولين التابعين لها، فتتطلع اليابان إلى مؤتمر التوقيع في باليرمو الشهر القادم، وتُعرب عن تقديرها للإسهام الكبير الذي تقدمه الحكومة الإيطالية. وعلى المجتمع العالمي الآن أن يكفل أن يتحقق لتلك الصكوك التطبيق العالمي بأكبر قدر ممكن، وأن ينتشر تنفيذها الفعال في أنحاء العالم.

إن اليابان، حتى تساعد على بناء القدرات في ميدان العدالة الجنائية في البلدان النامية على وجه الخصوص، مستعدة لعقد حلقات دراسية أو دورات تدريبية ومواصلة الإسهام في صندوق منع الجريمة والعدالة الجنائية. وكبداية، تستضيف اليابان مؤتمرا لإنفاذ القانون في منطقة آسيا - المحيط الهادئ لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وذلك في كانون الثاني/يناير من العام القادم.

ودول أخرى لشهر أيلول/سبتمبر، قد طلب إلى رئيس الجمعية العامة في رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشة بشأن البند ٤٢ من جدول الأعمال المعنون "عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل".

وبالنظر للأهمية المعلقة على الموضوع قيد النظر، ثمة اقتراح بأن تبت الجمعية العامة في ذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى المراقب عن الكرسي الرسولي في المناقشة المتعلقة بهذا البند؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة قد طلب، بوصفه رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الأول/أكتوبر، في رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان من المراقب عن سويسرا في المناقشة المتعلقة بالبند ٤٢ من جدول الأعمال.

وبالنظر إلى الأهمية المعلقة على الموضوع قيد المناقشة، ثمة اقتراح بأن تبت الجمعية العامة في ذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على الاقتراح بالاستماع إلى المراقب عن سويسرا في المناقشة المتعلقة بهذا البند؟

تقرر ذلك.

السيد بواسون (موناكو) (تكلم بالفرنسية): ستعرض السفارة باترشيا دورانت، رئيس اللجنة التحضيرية

التسعينات. وقد صدقت أغلبية كبيرة من البلدان على اتفاقية حقوق الطفل حتى الآن. وأصبحت احتياجات الطفل وحقوقه أيضا موضوعا لأحداث كبرى نظمتها الأمم المتحدة خلال فترة التسعينات مثل المؤتمرات الدولية المعنية بالسكان والمرأة والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية.

إلا أن معاناة ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم تُبين أن أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والالتزامات المتعلقة به ما زالت بعيدة عن التحقيق. وثمة مزيد من السياسات والبرامج الفعالة في عدد أكبر من البلدان تمس الحاجة إليها من أجل الوفاء بالوعد الذي قدم للأطفال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.

ونحن واثقون في بداية الألفية الجديدة، من أننا بالتركيز على الأطفال وهم أضعف وأعز قطاعات مجتمعاتنا، نستطيع الاتفاق على إجراءات فعالة لضمان بقائهم وحمايتهم ونمائهم التام ومشاركتهم في حياة مجتمعاتهم.

وفي إعلان الألفية، جدد زعماء العالم الالتزام العالمي بالأطفال عن طريق معالجة مشاكل محددة مثل القضاء على الفقر، وتخفيض نسبة وفيات الأطفال والأمهات، وكفالة مساعدتهم وحمايتهم في حالات الصراع المسلح وحالات الطوارئ الإنسانية، فضلا عن ضرورة توفير التعليم الأساسي ذي النوعية الجيدة لجميع الأطفال، بمن فيهم البنات.

وتعد هذه الجلسة العامة خطوة هامة نحو تحقيق هذا الالتزام العالمي بالنظر في العملية المؤدية إلى عقد دورة استثنائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعلى الوفود أن تراعي الروح التي سادت خلال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في عام ١٩٩٠، عندما أعلن زعماء العالم وقتها "أنه لا توجد مهمة أنبل من توفير مستقبل أفضل لكل طفل".

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية

إن البداية الطبية للحياة مسألة هامة وسيكون لصحة الأم وتعليمها أثر على هذه البداية الطبية. فإذا كان هناك تقدم هام أحرز، ولا سيما فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية والحصول على الرعاية الصحية، فإن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، يُشكل تحدياً جديداً يجب التصدي له. كما يُشكل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية على المستوى العالمي هدفاً أساسياً. فالصحة والغذاء يكمل أحدهما الآخر.

وتعد الحملة العالمية لاستئصال شلل الأطفال رمزاً لما يمكن أن يحققه من خلال التضامن مجتمع دولي وحد صفوفه. وتعني البداية الطبية أيضاً عدم الحرمان من الحق الأساسي في الهوية والجنسية. ويجب تشجيع تسجيل المواليد على مستوى العالم أجمع، فهو أم أساسي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عبود (جزر

القمر).

وبدون التعليم لا يمكن تصور القضاء على الفقر. فالتعليم هو ورقتنا الراجعة في مكافحة الفقر. وفي العمل لتحقيق التنمية من خلال التعليم، فإننا نخفض أيضاً من مخاطر الصراعات المسلحة التي غالباً ما يكون الأطفال ضحاياها الرئيسيين. ولذلك يجب أن نخذ العمل في هذا المجال.

وكيف يمكننا أن نناقش إمكانية الوصول عالمياً إلى تكنولوجيا المعلومات إذا كان السكان لا يستفيدون بالدرجة الأولى من التعليم اللازم لاستخدام الأداة الكبيرة لعلم الحاسوب؟ لذلك يجب أن تتلقى الدول النامية موارد إضافية لاستخدامها بصفة عامة في التعليم الأساسي. بما في ذلك علم الحاسوب. وفي هذا الميدان، تكتسي المساواة بين الجنسين أهمية خاصة. وتبين الإحصاءات أن الأم المتعلمة فرصة إضافية لتفتح أولادها.

للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، مشروع القرار A/55/L.34 على الجمعية للموافقة عليه.

ونحن نتقدم إليها بالشكر الجزيل على ما تقوم به من عمل رائع، كما نود أن نتقدم بالشكر إلى السفير شوماخر، ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية وإلى وفود كثيرة أخرى شاركت في المشاورات. وقد أظهروا بذلك التزام بلدانهم الراسخ بتحسين مصير الأطفال في جميع أنحاء العالم.

لقد كان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عُقد عام ١٩٩٠ أول الاجتماعات والمؤتمرات الكبيرة التي عقدتها الجمعية العامة في عقد يُختتم الآن. وعشر سنوات تُعد فترة كافية من الزمن لكي تحصل الحكومات على الإحصاءات المطلوبة لاستعراض النتائج وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وبرنامج العمل اللذين اعتمدا في عام ١٩٩٠.

وينبغي أن يمكن هذا التقييم الزعماء من الالتزام بمبادرات جديدة، ستبدو لا غنى عنها في حينها. كما سيمكنهم من أن يجددوا دعمهم في المجالات التي لم نحقق فيها أهدافنا.

وفي هذا الصدد، تعد اتفاقية حقوق الطفل صكاً قانونياً رئيسياً في مجال حقوق الإنسان حصل على التأييد على أوسع نطاق، ومن ثم يجب أن يظل حجر الزاوية في هذا المجال ومصدراً يُلهمنا في كل ما نفعله فيما يتعلق بالطفل.

ويبدو لنا أن من المبرر تماماً أن نستعمل مفهوم دورة الحياة الذي يقترحه الأمين العام في تقريره عندما ندرس حقوق الأطفال والمراهقين ورفاههم، وأن نُقرر معاً الأعمال التي سنقوم بها في المستقبل، والتي ينبغي أن تكون محددة وواضحة وقابلة للقياس الكمي في ثلاثة مجالات سأصفها الآن على نحو أكثر تفصيلاً.

وعلى أعتاب العملية التحضيرية الحاسمة لأطفال المستقبل نأمل بعزم أكيد في أن نعمل معا، تلهمنا نفس الرغبة في المساهمة في التنفيذ العالمي لحقوق الطفل، وفي أن نهى الجمعية العامة لإعادة تجربة عام ١٩٩٠ التي بدا فيها كل شيء ممكنا، وفي أنه عشية ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عند بداية تلك الليلة، سيختبر المشاركون في الدورة الاستثنائية المكرسة للطفل ليس فحسب شعورهم بالارتياح الذي يسببه ذلك الإنجاز، ولكن أيضا اقتناعهم بالحزم بأن تنفيذ الأهداف الجديدة التي ستضعها هذه الدورة سيكون في متناول أيديهم.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعرب عن تقدير إمارة موناكو لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة. بففضل نشاطها الذي لا يكل أصبحت هذه المنظمة جوهر كثير من التقدم الذي أحرز في تحسين ظروف الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم وخاصة في أقل البلدان نموا. ونحن نشكرها بصفة خاصة على هذا.

السيد تالو (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): تشرفت المكسيك، بالاشتراك مع باكستان والسويد وكندا ومالي ومصر، برعاية مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عُقد هنا في عام ١٩٩٠. وبرامج العمل الوطنية التي وضعت وفقا لنتيجة مؤتمر القمة العالمي نجحت في تعزيز التزام الدول بحماية حقوق الطفل وفي تشجيع قطاعات عريضة من المجتمع في المشاركة في توطيد دعائم التقدم في مجالات الصحة والتعليم والصحة البيئية والمساعدة الاجتماعية. ومما لا شك فيه أن هذه الخطوات الإيجابية تسير في الاتجاه الصحيح.

ومع ذلك يجب أن نُسلم بأن الالتزامات المتفق عليها بالتعاون الدولي لم تنفذ بالكامل كما أن الأهداف التي شاركنا فيها لم تتحقق بالكامل. وعلى الرغم مما أحرزناه من تقدم هام لا تزال هناك بطبيعة الحال تحديات كثيرة. وأحد هذه التحديات الرئيسية هو ضمان وصول فوائد العولمة إلى

ومن المهم أن تتوافر بيئة مؤاتية للمراهقين تسمح لهم بتحقيق إمكاناتهم. فالفترة الصعبة للانتقال من الطفولة إلى النضوج تتطلب من الحكومات أن تجري حوارا بناء مع الشباب. ومن المؤكد أن نهج الشراكة سيحظى بالتأييد، خاصة داخل نواة الأسرة. والبيئة المشجعة للعديد من المراهقين الذين لم يختبروا سوى العنف والحرب ومخيمات اللاجئين تتضمن أولا وقبل كل شيء إمكانية الحصول على التدريب المهني. وتعلم حرفة ما يعني الاستقرار وبدء الحياة الطبيعية، كما أنه يحمي من خطر الاستغلال في أماكن العمل، والدعارة واستعمال المخدرات.

وستقوم اللجنة التحضيرية بتحديد الموارد المالية والخبرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في الدوريتين القادمتين اللتين ستعقدان في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠١.

إن التحديات الجديدة التي تفرضها عولمة الاقتصاد وانتشار الصراعات المسلحة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تتطلب أنواعا جديدة من التصدي لها لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال التفكير الأعمق والالتزام السياسي الأقوى.

ويجب ألا ننسى أنه يجب علينا أيضا أن نعتمد الأشكال الضرورية للمشاركة النشطة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا الميدان مع السلطات الحكومية ومع الأطفال والمراهقين أنفسهم. وتدرس إمارة موناكو إمكانية إدخال الشباب ومثلي مجموعات الشباب في وفدها إلى الدورة الاستثنائية.

ويؤيد وفدي أيضا تأييدا كاملا الحدث الخاص الذي تسعى منظمة الأمم المتحدة للطفولة لعقد في وقت متزامن مع الدورة الاستثنائية. ونحن نؤيد مشاركة الأطفال والمراهقين بالإضافة إلى العناصر الفاعلة من المجتمع المدني ومن القطاع الخاص.

الإنجاب. وتحقيقا لهذه الغاية، توجد لدينا آليات قيّمة للمناقشة والتنسيق، من قبيل اللجنة الوطنية للعمل من أجل الطفل، وهي هيئة مشتركة بين القطاعات وبين المؤسسات، والبرنامج الوطني للعمل من أجل الطفولة على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات.

وفيما يتعلق بالمستقبل القريب، حددنا المجالات التي يلزم مواصلة العمل فيها على سبيل الأولوية كما يلي: أولاً، تخفيض معدل وفيات الأمهات والأطفال؛ وثانياً، تحسين الإعلام وإمكانية الحصول على خدمات تنظيم الأسرة؛ وثالثاً، توسيع نطاق تغطية الخدمات الأساسية، بما في ذلك الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الريفية والحضرية المهمشة؛ ورابعاً، النهوض بنوعية التعليم على كافة مستوياته، بما فيه التعليم الأساسي، مع اتباع سياسة واضحة تكفل المساواة بين الجنسين؛ وخامساً، الحد من عدد الأطفال الذين يقعون ضحية للعنف البدني والنفسي، والإهمال، والظلم، ولا سيما في أوساط السكان الأصليين.

وإذ نحدد التزام المكسيك بالمهمة العظيمة المتمثلة بالتعاون الدولي في الكفاح من أجل بقاء الطفل ونمائه، فإننا نعرب عن أملنا في أن تساعد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل على توطيد دعائم تحالف عالمي رئيسي يرمي إلى تحقيق أهدافنا المشتركة. ولكي يتحقق نجاح دائم، وخاصة إذا أردنا توسيع نطاق هذا النجاح ليشمل أكثر المناطق والسكان تعرضاً للتهميش، فمن المهم تعزيز الاضطلاع ببرامج متكاملة وتدابير أكثر فعالية لمكافحة الفقر. ويجب في الوقت ذاته دعم التدابير المتخذة على الصعيد الوطني من خلال مضاعفة التعاون الدولي. وستواصل المكسيك العمل بجد والتزام على بلوغ تلك الأهداف. ومن هذا المنطلق كان انضمام المكسيك إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة

الأطفال في إطار التنمية المستدامة الحقيقية المصطبغة بفكرة العدالة والمساواة.

وفي مؤتمر قمة الألفية اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا التزاما سياسيا كبيرا يضمن أن يكون جميع الصبيان والبنات في جميع أنحاء العالم، قادرين، بحلول عام ٢٠١٥، على استكمال الدورة الكاملة للتعليم الابتدائي، وأن يكون للبنات، بالإضافة إلى الصبيان، الحق المتساوي في الوصول إلى جميع مراحل التعليم. وفي مؤتمر قمة الألفية وقعت المكسيك البروتوكولات الخاصة باتفاقية حقوق الطفل وبمشاركة الأطفال في المنازعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية.

وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل تود المكسيك أن تؤكد على أنه من المهم أن نركز جهودنا على ترجمة نص وروح الالتزامات العظيمة التي أقرها المجتمع الدولي من أجل الطفل إلى حقيقة من خلال أعمال ملموسة.

ومع إبقاء هذه الأهداف النبيلة نصب أعيننا، شاركت بلادي بكل حماس في توافق آراء كنغستون في الاجتماع الوزاري الخامس المعني بالأطفال والسياسة الاجتماعية في الأمريكتين، الذي انعقد في جامايكا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، للتحضير للدورة الاستثنائية. وتجسد هذه الوثيقة الإرادة السياسية للمنطقة لاتخاذ تدابير ملموسة من أجل تحقيق التنمية المتكاملة للطفل، وهي تمثل أيضاً إسهاما قيّما في عملية التحضير للدورة الاستثنائية.

وتنفيذا للالتزامات التي قطعتها المكسيك على نفسها في مؤتمر القمة، فإنها تواصل الأخذ بسياسة حكومية من أجل الأطفال تستهدف بصفة عامة كفالة بقاء الطفل وتعزيز نموه ورفاهه، إضافة إلى توفير الحماية للمرأة في عمر

الالتزام الدولي بالحفاظ على حقوق الطفل وقدراته، والرغبة في العمل الجاد للارتقاء بشؤون وحماية كرامته.

وقد حرصت مصر على أن تكون من أولى الدول التي انضمت للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. كما حرص السيد رئيس الجمهورية على إصدار وثيقة العقد الثاني لحماية الطفل المصري ورعايته في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، بحيث اشتملت على كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والتشريعية اللازمة للنهوض بالطفل، وتنمية قدراته وطاقاته، من خلال تكاتف جهود الأجهزة الحكومية وغير الحكومية. كما أكدت مصر كذلك التزامها بتعزيز حقوق الطفل من خلال إنشاء المجلس القومي للأهوية والطفولة، وتشجيع المنظمات الأهلية الوطنية المعنية بالنهوض بحقوق الطفل وثقافته وصحته، فضلا عن تقديم العناية للأطفال الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة، كالأطفال المعاقين والمرضى والأيتام.

وتعد مسألة عمالة الطفل من أهم الموضوعات الهامة المتعلقة بحقوق الطفل. ويود وفد مصر في هذا الصدد أن يعرب عن تحفظه عن المحاولات الرامية لاستغلال الجانب الإنساني من ظاهرة تشغيل الأطفال لفرض قيود تجارية أو حمائية على صادرات الدول النامية، وذلك بدلا من إيجاد حل حقيقي لهذه الظاهرة الاجتماعية عن طريق حث حكومات الدول التي تفر عمالة الأطفال في جهودها الرامية إلى القضاء على هذه الظاهرة السلبية وتشجيعها، وإعادة تأهيل الأطفال العاملين من خلال برامج جادة للتأهيل المهني.

وترى مصر ضرورة معالجة مشكلة عمالة الطفل بشكل أكثر شمولية، خاصة وأن هذا الموضوع يتعلق أساسا بمدى تفشي الفقر في المجتمعات ومدى تمتع الشعوب بالحقوق في التنمية. واتصالا بذلك، فإن موقف مصر الثابت في هذا الخصوص يتمثل في العناصر الثلاثة التالية: أولا، معارضة محاولة الربط بين احترام معايير العمل الأساسية والتجارة

الذي ستعرضه السفارة دورانت، رئيسة اللجنة التحضيرية.

السيد درويش (مصر) (تكلم بالعربية): أود في مستهل هذا البيان أن أتقدم بالشكر للأمين العام على إعداد تقريره عن العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ٢٠٠١ والمعنية بمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الوارد في الوثيقة A/55/429. كما أود كذلك أن أشكر اللجنة التحضيرية المعنية بذات الموضوع، والوارد تقريرها في الوثيقة A/55/43، الجزأين الأول والثاني. ولا يفوتني أيضا أن أعبر عن تقدير وفد مصر العميق لجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومديرتها التنفيذية السيدة كارول بيلامي، الرامية إلى ترسيخ حقوق الطفل وتنمية طاقاته وتعزيز قدراته، وأن أؤكد كذلك على التزام بلادي التام بمساندة كافة الجهود الهادفة إلى وضع القضايا المتعلقة بالطفل في مكانها اللائق باعتبارها جوهر خطط المستقبل وآفاق التقدم.

ويعد الاهتمام بتنمية الطفل بدنيا وذهنيا ونفسيا واجبا، بل وضرورة اجتماعية واقتصادية، لكل دول العالم. يختلف ثقافتها وحضارتها، وبغض النظر عن نموها الاقتصادي وتقدمها العلمي. كما يعد أيضا استثمارا للمستقبل، باعتبار أن أطفال اليوم هم قادة المستقبل.

وتؤمن مصر بأن اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ يجب أن تشكل الإطار الأساسي لكافة البرامج والاستراتيجيات المعنية بتعزيز مكانة الأطفال وحماية حقوقهم على نحو متكامل في جميع أنحاء العالم. ومما يدعو إلى السرور والفخر أننا، ولأول مرة في تاريخ آليات حقوق الإنسان، قد قاربنا على الوصول إلى عالمية التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، بعد أن بلغ عدد الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها حتى الآن ١٩١ دولة، الأمر الذي يعكس

المسلحة. ونطالب في هذا الصدد بوقف جميع الأعمال العسكرية وأعمال العنف الموجهة ضد المدنيين والأطفال في الأراضي العربية المحتلة، حيث لا تزال القوات الإسرائيلية تحصد بطلقاتها أرواحهم البريئة، وبغض النظر عن أي التزام سياسي أو دولي أو حتى أخلاقي، متجاهلة بذلك نداءات الكرامة والاستغاثة الصادرة عن الطفل الفلسطيني الذي يعيش في أقسى الظروف اللاإنسانية التي تؤرق ضمير العالمي.

أخيراً، وليس آخراً، يود وفد بلادي التأكيد على أهمية إنجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ لمتابعة توصيات قمة الطفل لعام ١٩٩٠، حيث نأمل أن تدعم تلك الدورة التحالف العالمي القائم حالياً والهادف إلى تعزيز حقوق الطفل من خلال تشجيع التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية في هذا المجال. كما نأمل أن يلتزم المجتمع الدولي من خلالها بتكثيف الجهود وتعبئة الموارد المالية والإرادة السياسية اللازمة لحماية الأطفال، باعتبارهم عماد الحاضر وأمل السلام في المستقبل.

وأود من هذا المنبر أنؤكد على التزام وتعاون وفد مصر التام والكامل وبكل إخلاص من أجل الوصول إلى نتيجة مشرفة تليق بالمكانة الهائلة للطفل في مجتمعاتنا المختلفة.

السيد خير (الهند) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية أن نشيد بالمثل الدائم لجامايا وبهيئة مكتب اللجنة التحضيرية لما يبذلونه من جهود مضيئة لكفالة إنجاح الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للطفل. ونتوجه بالشكر أيضاً إلى الأمين العام على تقريره (A/55/429) الذي يبرز بجلال ضرورة تعبئة موارد إضافية لكسر دورة الفقر في غضون جيل واحد.

وتحقيق الهند لأهداف مؤتمر القمة العالمي إنجاز إيجابي، إن لم يكن كلياً. وتعتمد مجالات بعينها من المجالات

الدولية تحت ستار حقوق الطفل. وثانياً، أهمية إعداد برامج تأهيل مهني جادة لاستيعاب الأطفال المتسربين من التعليم وإخراج طاقاتهم في جهد مفيد للوطن. وثالثاً، مطالبة الدول المانحة بالإسهام في تمويل برامج التأهيل.

وإذ تشجع مصر كلا من منظمة العمل الدولية واليونسيف على مواصلة الاهتمام بموضوع عمالة الطفل في إطار التعاون مع الدول النامية المعنية، فقد عيّنت الحكومة المصرية من جانبها بتعزيز الحماية للأطفال، فمنعت تشغيلهم في الأعمال الخطرة، وحددت سناً لعملهم وساعات العمل، وأنشأت قواعد بيانات خاصة بذلك. كما أنشأت أيضاً شبكات تعاون مع النقابات وأصحاب الأعمال والمنظمات غير الحكومية، لضمان مراقبة الالتزام التام بالقوانين السارية.

يود وفد مصر أن يعرب عن تقديره البالغ وترحيبه باعتماد البروتوكولين الاختياريين حول منع اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وبيع دعاية الأطفال والتصوير الإباحي لهم. فبالرغم من المكاسب والإنجازات الهامة التي تم تحقيقها خلال هذا العقد شهد العالم عدداً من العوامل التي أثرت سلباً على الأطفال، في كثير من المناطق، مثل الأزمات الاقتصادية وتفاقم الديون وانتشار الأوبئة والأمراض وتفاقم مشكلة دعاية الأطفال للأغراض التجارية الجنسية.

ومن أخطر هذه العوامل قاطبة اتساع رقعة الصراعات المسلحة وإباحة إيذاء المدنيين بكافة الصور والأشكال، الأمر الذي أدى إلى استفحال مشاكل الأطفال في مناطق النزاعات، بالرغم من كافة الجهود الدولية الساعية إلى منع تجنيد الأطفال، وإلى تسريحهم فضلاً عن جمع شمل الأطفال المنفصلين عن أسرهم وحمايتهم من العنف المنظم وتأهيلهم وإدماجهم نفسياً في مجتمعاتهم وديارهم.

ولا يفوتني هنا أن أؤكد على ضرورة حماية الطفل واحترام حقوقه الأساسية وخاصة حقه في الحياة والسلامة البدنية والتنمية في مناطق الاحتلال الأجنبي والنزاعات

بغية الحصول على معلومات عن أكثر من ٨٠ مؤشرا لها صلة بأحوال المرأة والطفل. وسوف يوفر الاستقصاء الوطني الثاني لصحة الأسرة، والجيل الثاني من استقصاءات مجموعة المؤشرات المتعددة، إلى جانب عدد من نظم جمع المعلومات القائمة والجارية، معلومات موثوقة عن التقدم المحرز صوب أهداف مؤتمر القمة العالمي على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وصوب إعداد الإجراءات المستقبلية القائمة على بيانات أكثر دقة.

ولقد شاركنا بفعالية وبصورة بناءة مع الوفود الأخرى في دورتي اللجنة التحضيرية في شباط/فبراير وأيار/مايو من هذا العام وقرأنا بإمعان تقريريهما الواردتين في الوثيقة A/55/43. وخلال هذه العملية أنصتنا إلى بيانات الوفود الأخرى وتعلمنا من خبراتها. أما آراؤنا بشأن القضايا الأساسية والاتجاهات التي ينبغي أن تكون محور اهتمامنا ونحن نقرب من موعد الدورة الاستثنائية، فمعلومة للجميع. ولذا سوف نتطرق بإيجاز شديد إلى بعض منها فقط.

إننا نؤمن بأن نتيجة الدورة الاستثنائية يجب أن تتبلور في وثيقة متفاوض عليها على الصعيد الحكومي الدولي، ويجب أن تكون موجزة وقصيرة وذات وجهة عملية. وفيما يلي نحدد بعضا من العناصر الأساسية التي نود أن نراها في الوثيقة.

أولا، ينبغي أن تتخذ خطوات لتنفيذ جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي للطفل الذي لم يكتمل، بما في ذلك المسائل الحساسة المتصلة بتعبئة الموارد. ثانيا، ينبغي التوصل إلى اتفاق على الجهود اللازمة على كل الصعد لاستئصال الفقر. والسمة الأساسية لإجراءاتنا المستقبلية في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تكون كسر الحلقة المفرغة للفقر التي تدمر خلق أطفال رضع سيئي التغذية وناقصي التعليم ومراهقين مهمشين، وتفضي إلى أمومة غير مأمونة ومبتسرة، وهذا كله يقوض من الأساس توفير الحماية لحقوق الفرد.

التي تتطلب أهدافا ذات وجهة عملية - ومنها على سبيل المثال، التطعيمات أو إمدادات المياه - على توافر الموارد وتقديم الخدمات، في حين أن الأهداف الأخرى أكثر تعقيدا أو تتطلب تغييرا في المواقف على المستوى المجتمعي وتقاربا من جانب قطاعات شتى وشركاء المجتمع المدني. والإجراءات الديمقراطية الصريحة في عمليات اتخاذ القرار والتنفيذ تتطلب وقتا لبناء توافق الآراء وخلق الحوافز لدى الناس.

ومن المفهوم أن هذه العمليات تستغرق وقتا أطول ويصعب أن تؤتي ثمارها، وذلك بطبيعة الحال رغم المكاسب الحقة في التشكيل الديمقراطي، بمشاركة الجميع. وهي بالتأكيد أكثر دواما وأيسر بقاء. ففي ظل هذه الظروف حققت الهند تقدما محمودا صوب أهداف من قبيل التطعيمات ومحو الأمية، بينما يقل التقدم المحرز في مجالات المرافق الصحية ومكافحة سوء التغذية. والالتزام الحكومة ومثابرتها المستمرة أمران راسخان، ونحن على يقين من أننا نتقدم على الدرب الصحيح، مسلمين بضرورة اللامركزية والتقارب باعتبارهما أداتين هامتين لبلوغ تلك الأهداف.

وقد أعدت برامج عمل حكومية مكرسة للأطفال في جميع الولايات الرئيسية بعد أن اكتملت خطة العمل الوطنية في عام ١٩٩٢. وأتاحت عملية إعداد برامج الولايات، التي اعتمد فيها نهج قائم على الحقوق، التخطيط والملكية على المستوى دون الوطني، وتعبئة الموارد على الصعيد المحلي. ونقوم بالفعل بتنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل الفتيات، التي أعدت في سياق عقد الفتاة (١٩٩١-٢٠٠٠) الذي أعلنته رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، والذي أولي فيه اهتمام خاص لأهداف محددة من أجل الفتيات.

ولقد أجرت الهند، متعاونة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بحثا استقصائية لمجموعة مؤشرات متعددة بلغت ٥٣ مؤشرا على صعيد أراضي الولايات وأراضي الاتحاد،

الآن ليعلن العالم من جديد التزامه بالأطفال. وبعد التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، الذي يكاد أن يكون عالميا، أصبحت تحتل دون شك مكان الصدارة فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات الدولية والوطنية لحماية حقوق الطفل والنهوض بها. فضلا عن ذلك، فإن البروتوكولين الاختياريين المعلمين بشأن مشاركة الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال ودعارة الأطفال والصور الإباحية للأطفال، عززا تعزيزا كبيرا هذه الاتفاقية، ومع ذلك، فإن التعبئة العالمية ضرورية لكفالة تحويلها نصا وروحا إلى حقيقة واقعة. ولن يكفي مجرد التصديق على هذه الصكوك، فإن رفاهة الأطفال تتطلب عملا سياسيا على أعلى مستوى، عملا يضع الأطفال في صدارة كل جداول الأعمال السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وسيكون للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها العام القادم بشأن الأطفال دور حاسم من حيث إتاحة فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتقييم إنجازاته حتى هذا التاريخ وللاستعداد لمواجهة التحديات المتطورة التي سيواجهها الأطفال في المستقبل. والأمر الأكثر أهمية أن من المتوخى أن يكون الاجتماع المكرس للأطفال الاجتماع الأكثر تمثيلا بشكل لم يشهده العالم من قبل. وبشكل أساسي للغاية، سيعمل هذا في حد ذاته كعنصر حفاز لاستعادة الزخم اللازم لاستحداث استراتيجيات طويلة الأمد عصرية الأهداف، ويعمل بالتالي على ربط خطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بالقرن الحادي والعشرين. ويجب استعراض طرائق تحقيق ذلك في سياق التحديات المتطورة من جهة، والدروس المستفادة من جهة أخرى. فضلا عن ذلك، ينبغي أن نستعين أيضا بالمبادرات الأخرى التي تحاول أن تحدد إطار عمل عريضا محدد الأهداف الزمنية تظطلع به الحكومات بمشاركة من جهات فاعلة أخرى من قبيل المبادرة العالمية للقضاء على مرض شلل الأطفال.

ثالثا، يلزم وجود استراتيجية لمكافحة سوء التغذية على المستوى الحكومي الدولي، بين الأطفال والرضع وبين المراهقين والمراهقات والحوامل والمرضعات. رابعا، لا بد من إعادة تأكيد أهمية محور الأمية وأهمية التعليم، بما في ذلك تعزيز قيم الحنان والتسامح والرعاية - وهي القيم التي ردد صداها وأيدها رؤساء دولنا أو حكوماتنا في إعلان الألفية.

خامسا، يجب علينا أن نركز على تحسين جودة إمدادات المياه وعلى توفير مرافق صحية أفضل. سادسا، يلزم التركيز أيضا على الاحتياجات الخاصة للمراهقين والمراهقات الذين تمثل زيادة أعدادهم تحديا هاما بصورة خاصة. سابعاً، يجب إيلاء الاهتمام للأطفال في الظروف الخاصة، بمن في ذلك المتأثرون بالإرهاب والصراع المسلح. كما يجب إيلاء الاهتمام لتشغيل الأطفال، ولأطفال الشوارع، ولأطفال المنحرفين، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي هذه المجالات جميعها ينبغي إيلاء اهتمام خاص لصغار الفتيات اللاتي يحتل نموهن وترعرعهن أهمية قصوى لرفاه الطفل في الجيل المقبل. وهذا النهج وحده هو الذي يمكن أن يحقق مكاسب قيمة في جيل واحد.

كذلك يتسم اشتراك المجتمع لا في هيكلية برامج المستقبل فحسب بل وفي تنفيذها ورصدها، بأهمية كبرى.

وإيماننا منا بأن الدورة الاستثنائية سوف تسهم في إيجاد بارقة أمل، وفي تحقيق كل أطفال العالم أمانهم، فقد شاركنا في تقديم مشروع القرار الذي ستعرضه السفارة دورانت، رئيسة اللجنة التحضيرية، ونرنا إلى تلقي مشروع الوثيقة الختامية المقترح، من هيئة مكتب اللجنة التحضيرية في أقرب وقت ممكن ليتسنى الفراغ منها في وقت مبكر.

السيد سيمونفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية):
بعد عشر سنوات من مؤتمر القمة العالمي أصبح الوقت مناسباً

ما تحلينا بالحكمة الكافية للسماح لهم بالاضطلاع بدورهم في العملية في مجموعها - وإذا ما اقترن ذلك بالتزام حقيقي من جانب كل القوى الفاعلة الأخرى ذات الصلة - فقد أصبح حينئذ جاهزين للقيام باستثمارات طويلة الأمد لضمان مصالح كل الأطفال في القرن الحادي والعشرين.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالاسبانية):
لقد دأبنا على المشاركة باهتمام بالغ في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر القادم كمتابعة لأعمال مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. واستعراض الالتزامات الواردة في إعلان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، فيما يتعلق بإنقاذ الأطفال وحمايتهم وإنمائهم يجب أن يدفعنا إلى الاضطلاع بتقييم دقيق للالتزامات المعلنة حينئذ والالتزامات التي لم تنفذ بعد، ولما علينا أن نفعله لتحقيق تقدم حقيقي على طريق تنفيذها وللتحديات الجديدة التي تواجه الأطفال في الألفية الجديدة وللطريقة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى بها الآن لهذه التحديات.

وعلى أن نتحمل مسؤولياتنا تجاه الإنسان في الحاضر والمستقبل. وينبغي ألا تترك لأبنائنا أنقاض حضارة حديثة تستسلم للفقر المدقع والأمراض القابلة للعلاج ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المفجع والدائم الانتشار؛ ولسوء التغذية والمعدلات العالية لوفيات الرضع؛ وللصراعات المسلحة، والحروب بشتى أنواعها؛ ولبيع القصر والاتجار بهم لأي غرض؛ ولدعارة الأطفال، والإساءة البدنية والجنسية للأطفال، والولع بالأطفال، واستخدام الأطفال في الصور الإباحية، والسياحة الجنسية؛ ولبيع أجهزة البدن والأنسجة البشرية لزراعتها في آخرين؛ ولاستغلال عمل الأطفال وافتقار المستقبل إلى آفاق بالنسبة إلى أطفال يهيمنون على

وتعلق جمهورية كرواتيا أهمية خاصة على النظر إلى الدورة الاستثنائية باعتبارها عملية شاملة بدلا من مجرد حدث مستقل بذاته. ونرى في هذه العملية صوت بوق يدعو إلى تغيير اجتماعي متكامل ونشر المعلومات وحوار وكذلك إلى زيادة الوعي فيما بين كل القطاعات الاجتماعية. وهنا على وجه الخصوص سيكون للعملية التحضيرية من قبيل الاستعراضات الحكومية الوطنية دور حيوي تضطلع به كقناة لتعريف وتحديد السياسات القادمة المتعلقة بالأطفال. وفضلا عن ذلك، ستثري نتائج الأحداث الإقليمية والجهود الوطنية العملية بأكملها بشكل كبير وكذلك النتيجة النهائية للدورة الاستثنائية ذاتها.

وفي هذا الصدد، تأسس في جمهورية كرواتيا فريق عامل أسندت إليه ولاية خالصة للاستعداد للمشاركة الفعالة في الدورة الاستثنائية ومتابعة أعمالها. وفضلا عن ذلك، أقامت الحكومة الجديدة برنامجا للتغيير في جمهورية كرواتيا يلتزم ببناء مجتمع مدني يتم بموجبه إيلاء اهتمام خاص لنماء منسجم للأطفال والشباب في بيئة مأمونة ومؤاتية، وإذ تضع جمهورية كرواتيا ذلك نصب أعينها، فإنها تتطلع إلى العمل الوثيق مع كل القوى الفاعلة ذات الصلة، بتوجيه فعال من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بوصفها الأمانة الموضوعية، لكفالة وضع جدول أعمال ناجح لهذه الدورة الاستثنائية من خلال الجهود المتضافرة والالتزام السياسي.

الأطفال يشكلون مستقبل العالم، والألفية الممتدة أمامنا هي أساسا ملك لهم. ونود كلنا أن نحسن ظروف الأجيال القادمة ويجب ألا نتوقف جهودنا بعد اختتام الدورة الاستثنائية، لذلك، من الضروري أن يظل النهوض بحقوق الأطفال في صدارة جدول أعمالنا. ويظل تحويل هذا الالتزام العالمي إلى تحد حقيقي من أجل الأطفال مهمة يجب أن يشارك الجميع في تنفيذها. وكثيرا ما تكون بذور النهج الجديدة في الأطفال أنفسهم، وعلى مراعاة مصالحهم. وإذا

وينبغي أن يترجم الالتزام بـ "المسؤولية الجماعية" الذي تعهد به رؤساء دولنا في إعلان الألفية، إلى حقيقة واقعة.

وإذا أردنا حقاً تحقيق عالم يتمتع فيه الأولاد والبنات بحقوقهم، علينا أن نغير النظام الاقتصادي العالمي المجحف، الذي يعمل لصالح ٢٠ في المائة من السكان بينما يستبعد ويحط من قدر الـ ٨٠ في المائة الباقين. إن وبال الديون الخارجية يقوض حق بلدان الجنوب في التنمية، ويزعزع استقرار اقتصاداتها ويضطرها إلى تحويل مواردها الشحيحة لسداد وخدمة ديونها الخارجية، الأمر الذي يقوض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما قالت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بحق، فإن للمديونية وجه طفل، لأن الأطفال يدفعون أغلى ثمن آثارها المدمرة.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، فإن للعولمة آثاراً سلبية: فقد أحدثت استبعاداً بالغاً للأطفال؛ والتحدي هو تحويل هذه العملية إلى قوة إيجابية تصل فوائدها إلى الجميع على قدم المساواة وتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية للجميع وليس للبلدان الأكثر غنى والأكثر تقدماً فقط كما فعلت حتى الآن.

إن مفتاح التقدم نحو حل أخطر مشاكل أطفالنا لا يزال القضاء على الفقر وسوء التغذية والمرض. وحتى إذا اضطررنا إلى أن نضاعف جهودنا لتحقيق تنمية متسقة ومتكاملة للأطفال بصفاتهم بشراً، فلا يمكننا أن نتخلى عن جهودنا لتحقيق التقدم في تعليمهم وتدريبهم، وفي المشاركة النشطة للأطفال والمراهقين في عمليات ذات أهمية مباشرة بالنسبة لهم، وفي الكفاح لضمان الخدمات الاجتماعية المطلوبة للجميع، وهذا هدف واقعي لنسبة كبيرة من الأطفال في العالم، وإن كان، للأسف، قد انحدر إلى مجرد بقائهم على قيد الحياة.

وجوهرهم ويعيشون في الشوارع في صحبة المخدرات وجنوح الأحداث.

الإحصاءات تدل بشكل قاطع على الحقيقة التي تواجه اليوم العديد من الأطفال في العالم. فأكثر من ١١ مليون صبي وبنات تحت خمس سنوات يموتون سنوياً من أمراض يمكن الوقاية منها في معظم الحالات. وفي العالم الثالث يموت ٦٤ طفلاً من بين كل ألف طفل يولدون أحياء قبل بلوغ عام واحد. وفي البلدان النامية بصفة عامة يبلغ معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة من العمر ٩٥ طفلاً من بين كل ألف طفل يولدون أحياء. كما يعاني طفلان من بين كل خمسة أطفال في بلدان العالم الثالث من وقف النمو، ويعاني طفل من بين كل ثلاثة أطفال من نقص الوزن المناسب لسنه. ويضطر مليونان من البنات على ممارسة الدعارة، وفي البلدان النامية يضطر قرابة ٢٥٠ مليون طفل دون الخامسة عشرة من العمر إلى العمل للبقاء على الحياة. وهناك بالإضافة إلى ذلك، الأثر المأساوي على الأطفال والشباب لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي أودى حتى هذا التاريخ بحياة ٤ ملايين طفل دون الـ ١٥ من العمر، معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي نهاية ١٩٩٩، كان ١٣,٢ مليون طفل دون الـ ١٥ من العمر من جميع أرجاء العالم قد فقدوا أمهاتهم أو كلا الأبوين نتيجة للإصابة بمرض الإيدز. وفي نفس هذا التاريخ، كان ٨٦٠.٠٠٠ طفل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد فقدوا مدرسيهم بسبب هذا المرض.

وينبغي أن تقتزن الجهود المبذولة على المستوى الوطني بفلسفة جديدة للتضامن الدولي تجعل من الممكن توفير الموارد اللازمة لمساعدة الدول النامية على تنفيذ خططها الوطنية لمتابعة نتائج مؤتمر القمة.

ولبلوغ هذا الهدف، يجب أن تحقق المساعدة الإنمائية الرسمية أخيراً الأهداف التي التزمت بها البلدان المتقدمة النمو.

والتي تانوس الذي يصيب الأطفال حديثي الولادة والرضع، والالتهاب السحائي والدرن الرئوي، من بين أمراض أخرى يمكن الشفاء منها.

وانعقد من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر الماضي الاجتماع الوزاري الخامس المعني بالأطفال والسياسة الاجتماعية في الأمريكتين في كينغستون بجامايكا. وأسفر هذا الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة الاستثنائية كمتابعة لمؤتمر القمة العالمي عن توافق آراء كينغستون. وبلدي يؤيد توافق الآراء هذا، ويلتزم بالعمل على أساسه مع سائر بلدان المنطقة، لتوفير مدخل للوثيقة الختامية لعملية الاستعراض.

أخيراً، قال خوسيه مارتى البطل الوطني الكوبي "الأطفال أمل العالم". ومسؤوليتنا الجماعية التاريخية هي إعادة الأمل إلى ملايين الأطفال الذين يفتقدونه الآن.

السيد بيكاسو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): بعد عشر سنوات من مؤتمر القمة العالمي للطفل، يمكننا أن نؤكد أن منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أحرزت تقدماً هاماً فيما يتعلق بالأهداف التي وضعت في ١٩٩٠. وينبغي أن يقودنا هذا إلى التفكير في أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يفهم أن تنمية وحماية حقوق الطفل جزء أساسي من التنمية البشرية، لا بسبب مضمونها الأخلاقي والأدبي السامي فحسب، وإنما لأن تنمية الأطفال والدفاع عنهم أمر أساسي للنمو الاجتماعي والاقتصادي لأي مجتمع.

وعلى المستوى الإقليمي، أحدث مؤتمر القمة للطفل والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل سلسلة من التغييرات الاجتماعية الرامية إلى تحقيق احترام واعتراف أعم بحقوق الأطفال والشباب، الأمر الذي انعكس في تحسن مستويات معيشة هاتين الفئتين. وتبين تجربة هذه السنوات لنا أن الالتزام السياسي ووضع أهداف محددة لهما تأثير تبوي كبير يمكننا أن نضيف إليه، في جملة أمور، عناصر بارزة، وعملاً

في سياق اتفاقية حقوق الطفل، تبدو الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي لمواجهة المشاكل والاحتياجات الخطيرة للأطفال وللمراهقين في العالم أكثر أهمية عن ذي قبل. وفي هذا الإطار، ترحب كوبا باعتماد البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، في هذا العام، بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وبشأن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، واللذين وقعناهما في إطار سياستنا للتعاون مع صكوك حقوق الإنسان والتزامنا الحازم بتقديم ورفاه الأطفال.

وبشعور بالفخر، نشير إلى التقدم الذي أحرز في بلدي فيما يتعلق بالأطفال. إن كوبا لا تدخر وسعاً لتكفل لكل طفل - ولداً كان أو بنتاً - منذ بداية حياته أو حياتها، الحصول على التنمية المتكاملة. ويتاح لكل الأطفال والشباب الكوبيين الوصول المجاني إلى المدارس وإلى المدرسين. وطوال السنوات الأربعين الماضية دُرب أطباء ممتازون ومساعدون طبيون ليكفلوا حماية صحة السكان الكوبيين ورفاهيتهم على أساس مجاني، ويقدموا مساعدة سخية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

بالرغم من الحرب الاقتصادية التي تُشن ضد بلدي منذ حوالي أربعة عقود عن طريق الحصار غير القانوني والإجرامي الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة، أثبتت كوبا أن بوسعها أن تنفذ برامج للمساعدة الاجتماعية على أساس مبدأي المساواة والعدالة الاجتماعية. وقد حققت كوبا منجزات بارزة، مثل القضاء على الأمية، ورفع نسبة الالتحاق بالمدارس إلى ٩٨ في المائة في التعليم الأساسي حتى الفصل التاسع، وخفض الوفيات بين المواليد إلى ٦,٤ من بين كل ألف مولود حي. وننفذ أيضاً برنامجاً لتطعيم الأطفال ضد الأمراض لتجنب الإصابة بـ ١٢ مرضاً من الأمراض التي يمكن الوقاية منها عن طريق التطعيم. وقد أتاح لنا برنامج التطعيم القضاء التام على الدفتيريا، والشلل العضلي،

بشأن هذا الموضوع، بل تضم أيضا مجموعة إرشادات محددة للعملية التفاوضية حول الدورة الخاصة المعنية بالطفولة التي ستعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر القادم.

اليوم يحظى الأطفال والشباب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بإمكانية أكبر للبقاء، وللعيش في منازل مزودة بالخدمات الأساسية، ولإطعامهم بغذاء صحي والالتحاق بالمدارس. ومع ذلك، يتعين علينا الاعتراف بأنه لم يتحقق تقدم كبير على صعيد وفيات الأمهات ومحو الأمية. هذان هما مجالان يخصص المرأة بصفة عامة، ولكن لهما تأثيرا على الأسرة وعلى حياة الأمة. وفي هذا انعكاس لحقيقة أن الفوارق الخاصة بنوع الجنس تظل تؤثر في مجالات أساسية مثل التغذية والتعليم الابتدائي والبقاء، ضمن أمور أخرى.

وعلى الصعيد الوطني كان التقدم الذي أحرزته حكومتي في تحسين نوعية حياة الأولاد والبنات، والمراهقين بصفة عامة، يعتمد على المشاركة القيمة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ولقد تم تحقيق ذلك من خلال وزارة شؤون المرأة والتنمية البشرية. ويضطلع هذا القطاع بمهام هيئة حاکمة للمنظومة الوطنية لرعاية الأطفال والشباب بصورة شاملة. وهي تعمل مع المؤسسات العامة اللامركزية في قطاعات الصحة والتعليم والعمل والعدل، وكذلك مع الحكومات المحلية والوحدات الإدارية في كل قطاع. وبذلك تسعى إلى أن تكون مطلعة بشكل مباشر على احتياجات المجتمع لكي تُعالج مشكلاته واحتياجاته وتمنع الانتهاكات وتشجع الحقوق الأساسية للأفراد، خاصة أثناء الطفولة والمراهقة. ولتحقيق ذلك، وضعت الحكومة خطة العمل الوطنية من أجل الطفولة لفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، والخطة الوطنية للتغذية والغذاء لفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، والخطة الوطنية للسكان لفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. والهدف من خطة العمل الوطنية من أجل الطفولة هو تشجيع وضمان التطبيق

منسقا مع المنظمات الشعبية والحركات المكرسة للأطفال والشباب.

ونتيجة لأولويات الحكومة في السياسة العامة في المجال الاجتماعي، عُقدت اجتماعات وزارية متتالية غير معلنة للأشخاص المسؤولين عن الأطفال بغية تقييم السياسة وتشاطر وتعزيز السياسات والالتزامات الوطنية على المستوى الدولي. وتلك الآلية مفيدة جدا في تعزيز اهتمام البلدان في هذا المجال الحساس، وأيضا في الاستفادة من التجارب في مجتمعات مختلفة.

في عام ١٩٩٨ استضافت بيرو المؤتمر الوزاري الرابع للأمريكتين المكرس للطفل والسياسات الاجتماعية، الذي أتاح فرصة لبلدان المنطقة لإعادة تأكيد التزامها بمواصلة بذل أفضل جهودها لتلبية احتياجات وأولويات الأطفال والبالغين. وهذه المسؤولية اقترنت بالاضطلاع بمهمة العمل كأمانة مؤقتة إقليمية بشأن الطفل. وخلال السنتين الماضيتين واصلنا الاعتماد على العمل الإقليمي المتكامل الذي يمكننا من معرفة المنجزات والأهداف المحددة للعقد الماضي. ولهذا الغرض، عملنا بشكل مشترك مع لجنة مشتركة بين الوكالات ترأسها اليونسيف لتحويل هذه المهمة إلى واقع ملموس. وبمساهمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تمكنا من تقديم هذا التقرير في الاجتماع الوزاري الأخير للعقد، الذي عُقد منذ أسابيع قليلة في كينغستون بجامايكا. ونعتقد أن هذا يؤيد عملنا وبطبيعة الحال، سنتشاطره قريبا مع كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونتيجة الاجتماع الوزاري الخامس المعني بالأطفال والسياسة الاجتماعية في الأمريكتين، الذي عقد في جامايكا، مناسبة أيضا لأنها أتاحت للمنطقة فرصة أخرى لتقييم ومقارنة التجربة فيما يتعلق بالتقدم في برامجها الوطنية الخاصة ومشاكلها. وفي تلك المناسبة، اعتمدنا وثيقة بعنوان "توافق آراء كينغستون"، والتي لا تمثل فقط خطة العمل الإقليمية

إنمائية اجتماعية وإنتاجية ونفسية للأطفال والشباب المتضررين من العنف الإرهابي الذي كان بلاء على البلد منذ سنوات عديدة.

أخيراً، فيما يتعلق بعمالة الأطفال، وهو موضوع نقاش دولي دائر، لا تسمح بيرو للمراهقين بالعمل بدوام كامل. غير أن واقعنا لا يتناسب تماماً مع المقاييس، لأن من الصعب جدا تحقيق تغيير في العقلية وتحريم الممارسات التقليدية. ولهذا السبب تشن الآن حملات لتوعية المجتمع بحقوق الأولاد والبنات والشباب. وتصمم أيضاً برامج للتشجيع على الامتناع عن تشغيل الأطفال ولحماية ظروف العمل للمراهقين.

ويظهر اهتمام حكومة بيرو بتشجيع وحماية حقوق الأولاد والبنات والشباب أيضاً في توقيعها على البروتوكولات الاختيارية للاتفاقية المعنية بحقوق الطفل ومشاركة الأطفال في الصراع المسلح وبيع الأطفال، وبغاء الأطفال والتصوير الإباحي للأطفال.

في النهاية، أود أن أعيد التأكيد على التزام بيرو بتشجيع وحماية الأولاد والبنات والمراهقين، وهو إجراء يتعين القيام به على أعلى مستوى من المسؤولية، لأنه واجب أخلاقي تجاه الأجيال القادمة، مواطني المستقبل وأعلى مورد كامن لأي مجتمع.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضاً بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا - والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، وكذلك آيسلندا وليختنشتاين.

لقد شكل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، الذي تزامن مع تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٠، مرحلة

الكامل لحقوق الأولاد والبنات والإسهام في استراتيجية للقضاء على الفقر تكون أهدافها البقاء والتنمية والحماية.

وعلى سبيل التطرق بإيجاز إلى المجال القانوني للحماية، تم مؤخراً سن مجموعة قوانين جديدة للأطفال والمراهقين. ومنذ عام ١٩٩٣، تعمل مكاتب الدفاع العام للأطفال والمراهقين على ضمان الحقوق التي أقرها التشريع، إذ تركز على القضاء على إيذاء الطفل والعنف الأسري. كذلك تؤدي عملاً استشارياً وإعلامياً.

وتشمل حماية وتنمية الأطفال والشباب القضاء على العنف ضد المرأة وداخل الأسرة، نظراً لأن العنف ينتج عن علاقة غير سوية يُسببها عدم المساواة. ولذلك من الضروري تعزيز وضع المرأة والمجموعات المحرومة برفع مستويات معيشتها، مما يسمح لها بإمكانية أفضل للحصول على التنمية وفرص أفضل لها.

وفي مجال التعليم، يضمن الدستور فرصة الحصول على التعليم الإلزامي في المراحل التمهيدية والابتدائية والثانوية. والتعليم مجاني في المؤسسات الحكومية بمراحله المختلفة، بما في ذلك المرحلة العليا بالجامعات العامة. ومن بين أولويات حكومة بيرو في هذا المجال محو الأمية وتشجيع التعليم المشترك بين الثقافات من أجل الحفاظ على ملامح البلد الثقافية واللغوية المتنوعة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن برنامجنا الوطني لمحو الأمية نال جائزة الملك سيجونغ لمحو الأمية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ١٩٩٩، فقد أدخل عناصر لمنع العنف الأسري والصحة الإنجابية وإدارة الأعمال على المنهج الدراسي. ولكي نحسن جودة التعليم نسعى إلى توسيع الرقعة التعليمية، وخفض نسبة الأولاد والبنات والشباب المضطرين إلى دخول المدرسة في أعمار متأخرة، وخفض معدل التوقف عن الدراسة.

ولقد أنشئ برنامج وطني لرعاية أيتام العنف الإرهابي في عام ١٩٩٩ لتوفير حماية شاملة من خلال أنشطة

وإعلان الألفية، الذي اعتمدته رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية، يتضمن التزامات هامة متعددة تتعلق بحقوق الطفل وتشمل إمكانية الحصول على التعليم وتخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع ومكافحة الأمراض المعدية، وبخاصة الإيدز، وتقديم المساعدة إلى الأطفال الذين تيتيموا بسبب الإيدز وتحقيق التنمية المستدامة وحماية حقوق الطفل. ويؤكد إعلان الألفية كذلك أهمية حماية حقوق الطفل من عواقب الصراع المسلح. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن هذه الالتزامات، التي تكمل التزامات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، يجب أن تؤخذ في الحسبان على نحو كامل استعدادا للدورة الاستثنائية في عام ٢٠٠١ عندما يطلب إلى المجتمع الدولي أن يجدد عزمه على تحسين حقوق الطفل ورفاهه.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية عظيمة على إتمام استعراض موضوعي دقيق جريء للتنفيذ، الذي يمر بسنته العاشرة، للتعهدات التي قطعت في مؤتمر القمة العالمي. والتقارير الوطنية التي طلب إلى الدول التقدم بها إلى أمانة اللجنة التحضيرية بحلول كانون الأول/ديسمبر ستكون مصدرا جوهريا للمعلومات في إجراء هذا الاستعراض. ويأمل الاتحاد الأوروبي أن تتسلم الأمانة العامة عددا كبيرا من هذه التقارير، مع مرفقات إحصائية، بحيث يمكن إجراء استعراض يتميز بأكبر قدر ممكن من الاكتمال والدقة بغرض مناقشة الموضوع في الاجتماع التالي للجنة التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية نفسها.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه إلى جانب استعراض العشر سنوات الماضية بالنسبة للالتزامات التي قطعت والأهداف التي وضعت في مؤتمر القمة العالمي، ينبغي للدورة الاستثنائية للعام القادم أن تأخذ في حسابها المشاكل الجديدة أو الناشئة المتعلقة بالطفل التي لم يجر تناولها كما يجب في عام ١٩٩٠. وتتضمن المسائل الناشئة الفقر والصراع المسلح

هامة وطموحة للغاية في عملية تحسين رفاهة الأطفال في العالم. وكانت اتفاقية حقوق الطفل في حد ذاتها إحدى أهم نتائج العقد الأخير من حيث تنفيذ حقوق الطفل بكل أرجاء العالم.

إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل تميز عن المؤتمرات والاجتماعات الدولية الأخرى المعنية بالقضايا الاجتماعية التي عقدت خلال السنوات العشر الماضية، أولا بفضل الطابع المختصر والمحدد للمشروعات الواردة في الإعلان العالمي وخطة العمل، وثانيا بفضل إجراءات المتابعة والإشراف على التقدم المحرز، في شكل استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٦ ورفع تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) كل عام منذ عام ١٩٩٢.

وينبغي أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد العام القادم كمتابعة لمؤتمر القمة العالمي، مثل مؤتمر القمة ذاته، ابتكارية في نهجها، وطموحة في أهدافها، وعملية في نتائجها، ومركزة تماما على البحث عن سبل تحسين حالة الأطفال.

ومما يسعد الاتحاد الأوروبي أنه حتى قبل انعقاد هذه الدورة الاستثنائية، اتخذت الأمم المتحدة مؤخرا قرارات هامة لمصلحة الأطفال. وعلى وجه التحديد، اعتمدت الجمعية العامة في أيار/مايو البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وبالمثل، فإن اعتماد المؤتمر العام في حزيران/يونيه ١٩٩٩ لاتفاقية منظمة العمل الدولية ١٨٢ للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال يشكل تطورا رئيسيا لحقوق الطفل. والاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول إلى التوقيع على هذه الصكوك الجديدة والتصديق عليها وتنفيذها في أقرب وقت ممكن.

تتمكن هذه المنظمات من الاضطلاع بدورها على الوجه الأكمل في نقاش لا غنى عن خبرتها والتزامها تجاه الأطفال فيه.

ونشعر بأن المؤتمرات التحضيرية على الصعيد الإقليمي يمكن أن تضطلع بدور أساسي في كفالة التحضير على أوسع نطاق ممكن للأجل المحدد، وهو أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وفي التعبئة الفعالة لجميع المشاركين. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجدولة الزمنية لهذه الاجتماعات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. والاتحاد الأوروبي، كجزء من تحضيره، حدد عدة اجتماعات تستهدف توطيد نهجه الإقليمي فيما يتعلق بقضايا الطفل. وأحد هذه الاجتماعات الحلقة الدراسية التي سبق أن ذكرتها، والتي جرى تنظيمها مؤخرا مع البلدان الأفريقية حول حقوق الطفل والإيدز. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يوافق الذكرى السنوية لاتفاقية حقوق الطفل، سيعقد اجتماع في باريس لجميع الوزراء الأوروبيين المسؤولين عن الطفل ويعطي يوم الطفل العالمي بُعداً أوروبياً. وهذا سيتيح الفرصة لتقييم كيفية تطبيق اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق ببعض القضايا التي تقرر على نحو مشترك، ولاتخاذ مبادرات للنهوض بتعاون الدول الأعضاء فيما يتعلق بالطفل. وستعقد في العام القادم اجتماعات مماثلة أخرى في الإطار الأوروبي.

ونتوقع أن تعتمد الدورة الاستثنائية وثيقة نهائية واضحة وموجزة، تصور الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، ولا تعيد تأكيد صلاحية الالتزامات التي سبق قطعها فحسب، بل تقترح كذلك التدابير اللازمة للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ خطة عام ١٩٩٠ وتبدأ إجراءات جديدة على أساس المسائل الناشئة.

وفي هذا السياق، من المهم بصفة خاصة مشروع الوثيقة التي يجري إعدادها الآن على مسؤولية المكتب، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ونفهم

والأشكال الأخرى للعنف والتمييز، وبخاصة ضد النساء والفتيات، والإيدز وعواقبه المدمرة بالنسبة لحالة الطفل. وإحدى نتائج الحلقة الدراسية التي عقدت مؤخرا في أفريقيا عن مسألة حقوق الطفل والإيدز كانت أن الأطفال والصغار معرضون بصفة خاصة للعدوى نظرا لانعدام التعليم الجنسي الواجب. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن من الجوهر أن يحصل الأطفال والصغار قبل سن البلوغ على المعلومات السديدة والصحيحة عن حقوقهم وصحتهم الجنسية. ونعتقد كذلك أن علينا أن نبذل المزيد من الجهد فيما يتعلق بالمسائل التي واصلنا طيلة سنوات اتخاذ إجراءات بصددها ولكنها تظل تحتل الأولوية، مثل مكافحة عمالة الأطفال أو تعزيز إمكانية حصول الأطفال، وبخاصة الفتيات، على التعليم.

والاتحاد الأوروبي، كما سبق أن ذكر في الاجتماعات التحضيرية الأولية، يأمل في مشاركة جميع المؤسسات المهتمة بالأطفال بطريقة أو بأخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. ونتوق كذلك إلى أن نشهد مشاركة الخبراء، وهيئات البحوث والمؤسسات الأكاديمية التي تهتم بقضايا الطفل.

وبطبيعة الحال، فإن الأطفال أنفسهم، وهم أكثر المعنيين، يجب أن يتمكنوا من جعل أصواتهم مسموعة بوضوح عند إعداد القرارات المتعلقة بهم، ويجب أن يكفل لهم دور كبير في الدورة الاستثنائية. وأحد الالتزامات التي قطعها الموقعون على اتفاقية حقوق الطفل أن يكون للأطفال الحق في التعبير عن أنفسهم.

ويبدو لنا أن من الضروري للنجاح الكامل للدورة أن تشارك المنظمات غير الحكومية في عملية التحضير، وفي الدورة الاستثنائية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمقترحات التي اعتمدها اللجنة التحضيرية بشأن قبول المنظمات غير الحكومية. ونأمل أن تحسم بسرعة قضية كيفية اشتراك المنظمات غير الحكومية في دورة أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بحيث

إلى العقد الماضي، يمكننا أن نرى أوجه النجاح والفشل في تنفيذهما.

ويتمثل أهم إسهام تقدمه الدول لحماية وتشجيع حقوق الطفل في التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل. ومؤخرا جدا، استكملت هذه الاتفاقية بروتوكولين اختياريين، أحدهما عن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، والآخر عن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

إن عملية انضمام الدول الأعضاء إلى هذه الوثائق تجعلنا نأمل أن تغطي هذه الوثائق بنفس التأييد الواسع الذي حظيت به الاتفاقية ذاتها.

لقد وقّعت عدة دول من دول المجموعة البروتوكولين الاختياريين، وستحذو الدول الأخرى حذوها في المستقبل القريب.

ولكن بالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فإننا ما زلنا بعيدين عن اليوم الذي تصبح فيه حقوق الطفل واقعا حيا في كل أنحاء العالم. ويظل الأطفال يشكلون أضعف قطاعات السكان المحرومة من الحماية. وهم يواجهون التعرض للموت نتيجة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض، وما زالوا ضحايا العنف والاستغلال الجنسي، ويبدأ تشغيلهم في سن مبكرة وفي ظروف صعبة.

وهم لا يحصلون على الخدمات الطبية، بل ولا على الأغذية أو مياه الشرب النقية في بعض بقاع العالم.

وللصراعات المسلحة تأثير سلبي بشكل خاص على الأطفال وكذلك أعمال العدوان والاحتلال الأجنبي. فهي تحولهم إلى لاجئين وتجبرهم على التشرّد. وحتى إذا استطاعوا العودة إلى ديارهم فإنهم يتعرضون لأضرار بالغة من الناحية المعنوية يكون من الصعب جدا الشفاء منها. وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالرهائن. وليس من قبيل الصدق أن لجنة وضع

أنه يجب إرسال هذا المشروع إلى الحكومات خلال الأيام القليلة القادمة بحيث يمكن مناقشة ردود الفعل الأولية في الاجتماع المقبل للجنة التحضيرية. والاتحاد الأوروبي يتوق إلى استلام المشروع في أقرب وقت ممكن لكي يتمكن من تقرير موافقه في هذا الاجتماع.

ويغتنم الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة لكي يشيد مرة أخرى بيقظة اليونسيف في المتابعة السنوية لمؤتمر القمة العالمي، ولإسهامها الحاسم في التحضير لدورة عام ٢٠٠١، وللکفاءة والتفاني اللذين تتحلّى بهما السيدة بيلامي وفريقها في الاضطلاع بواجبات الأمانة المنوطة بهم.

ختاما، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى رؤية مشروع القرار الذي قدمه مكتب اللجنة التحضيرية إلى الجمعية، والذي يتضمن مشاريع المقررات التي اعتمدها اللجنة التحضيرية في اجتماعها الذي عقد مؤخرا، وقد اعتمد بتوافق الآراء.

السيدة ستانيك (أوكرانيا) (تكلمت بالروسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلّم عن هذا الموضوع باسم مجموعة بلدان أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا (المجموعة).

كان الأطفال دائما وما زالوا مركز الانتباه والاهتمام في المجتمع البشري، حيث أنهم يقررون مستقبل التنمية فيه. وبالتالي، يعتمد رفاه المجتمع على موقفه إزاء الطفل، وعلى كيفية تربيته لمصالح الطفل واحتياجاته، وعلى كيفية تفهمه لمشاكل الطفل وكيفية استجابته لها.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي لكي ينظروا في حالة الطفل في العالم ولكي يوحدوا جهودهم لكفالة بقاء الطفل وحمايته ونمائه. ونتيجة لاجتماعهم، اعتمد الإعلان العالمي وخطة العمل، ثم وافق عليهما ١٨١ بلدا. واليوم، ونحن ننظر

المثال، تظل أوكرانيا مشغولة بالآثار السلبية لكارثة تشيرنوبيل التي أدت إلى حدوث العديد من الأمراض الشديدة والخطرة التي تهدد الأمهات والأطفال.

إننا لم نتطرق في بياننا إلا إلى بضع مشاكل حيوية تتعلق بحالة الأطفال في بلداننا. فقد بين المتكلمون الذين سبقوني أن كل دولة وكل منطقة لها صعوباتها وسماها الخاصة، ومع ذلك فإن معظم المشاكل ذات طابع عالمي، وحلها لن يكون ممكنا إلا بالجهود المشتركة.

وينبغي أن تتيح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ الزخم اللازم لبذل جهود مركزة وموحدة من جانب المجتمع العالمي للتصدي لعقبات اليوم وتحديات الغد. وتوقع وفودنا أن توجه نتائج ذلك المحفل نحو تحقيق نتائج عملية محددة.

وينبغي أن تكون خطة العمل المستقبلية مبتكرة وموجزة وشاملة. ويجب أن تضع في اعتبارها مصالح البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية وكذلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام ونشاطه تماما رأيته بقيمة النهج الشامل لضمان حقوق ورفاه الطفل. كما أننا نوافق على مجموعة المسائل الجديدة التي اقترحت من أجل الوثيقة الختامية، وهي: التمتع بمزايا العولمة وتجنب آثارها السلبية؛ وكسر حلقة الفقر في حياة الجيل الحالي؛ وحماية الأطفال المعرضين للخطر؛ ومشاركة الأطفال والشباب في عملية صنع القرار؛ ورفاهة المرأة؛ وتعليم البنات؛ ومكافحة شتى الأمراض بما في ذلك العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية.

وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أود أن أنوه بالمبادرة التي طرحتها أوكرانيا مؤخرا بتأييد من ٩٧ بلدا لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في شهر

المرأة ما فتئت تتخذ منذ عدة أعوام قرارا بعنوان "الإفراج عن النساء والأطفال المحتجزين كرهائن في النزاعات المسلحة بمن فيهم من يسجن لاحقا"، يدعو إلى الإفراج السريع وغير المشروط عن النساء والأطفال المحتجزين كرهائن. وفي هذا الصدد، ترى بلدان المجموعة أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستكون محفلا هاما جدا حسن التوقيت لقيام المجتمع العالمي بتحليل منجزات خطة العمل، وتحديد التزاماته واتخاذ التزامات جديدة في القرن الحادي والعشرين.

وما فتئت حكوماتنا تعتبر المشاكل المتصلة بحماية مصالح الأطفال من أولويات سياساتنا الوطنية. وقد أنشأنا في بلداننا آليات قانونية لتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل والقرارات التي اتخذتها القمة العالمية. كما نقوم بوضع برامج شاملة تتمثل بمجالاتها الرئيسية في تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية الشاملة للطفل، وضمان الحماية القانونية والاجتماعية وتوفير الفرص واسعة النطاق التي تكفل له الحصول على التعليم والرعاية الطبية. وتولي كل دولة من دول مجموعتنا اهتماما خاصا لأضعف فئات الأطفال، بمن فيهم الأيتام، والذين لا يحصلون على أية رعاية أبوية، والمعوقين وكذلك الأطفال الذي ينتمون إلى الأسر الفقيرة جدا. لقد كانت هذه البرامج ناجحة إلى حد ما، إلا أن بلداننا ما زالت تواجه صعوبات خطيرة.

إن دولنا لا يتجاوز عمرها عشرة أعوام. وفي محاولتنا تكوين مجتمع ديمقراطي، ووضع قاعدة اقتصاد ذي توجه اجتماعي، وتحقيق الاندماج في العمليات العالمية، واجهنا صعوبات داخلية وخارجية على حد سواء. وتعلمون أننا ورثنا اقتصادات مشوهة هيكليا، ونظما مالية ومصرفية بحاجة إلى الإصلاح، وديونا ضخمة، وعجزا في موازين مدفوعاتنا. وازدادت الحالة سوءا نتيجة للأزمات البيئية في بعض البلدان والصراعات المسلحة في بلدان أخرى، والوضع غير المستقر على طول الحدود مع دول أخرى. وعلى سبيل

وهل ستكون لديهم القوة في غضون بضع سنين لتولي المسؤولية عن مستقبل الجنس البشري؟ ليس لدينا سوى عام واحد لنضع حلولاً إيجابية لهذه المسائل.

السيد مانغاشي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ويشعر وفد بلدي بالامتنان لأن الجمعية العامة ستعقد في شهر أيلول/سبتمبر القادم دورة استثنائية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام لتقريره بشأن بند جدول الأعمال المعروض على الجمعية، الوارد في الوثيقة A/55/429، وأيضاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة المعنون "الأمور الجديدة بالنسبة للأطفال في القرن الحادي والعشرين"، الوارد في الوثيقة A/AC.256/3. وهذان التقريران مدخلان هامان للعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية لاستعراض مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

أود أيضاً أن أعرب عن التقدير للوفد الألماني لتنسيقه بطريقة بناءة مشروع القرار المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال.

إن عقد الدورة الاستثنائية لاستعراض مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل سيوفر لنا فرصة لتقييم تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، اللذين اعتمدا منذ عقد. وستوفر لنا الدورة الاستثنائية أيضاً فرصة لإعادة تكريس أنفسنا للوفاء بالالتزامات التي قطعناها في ١٩٩٠ وللتعهد بالتزام متجدد لإيجاد طرق عملية جديدة لحل المشاكل التي لا تزال تواجه أطفالنا.

وإن التحليل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يبين أن خلال السنوات العشر الماضية أحرز تقدم في التصديق على اتفاقية حقوق الطفل. لقد صدقت جميع الحكومات - عدا حكومتين فقط - على هذه الاتفاقية الهامة. إلا أن الأطفال، ولا سيما الأطفال في البلدان

حزيران/يونيه من العام القادم لمعالجة مشاكل فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز. ونعتقد أن من الضروري إقامة صلات وثيقة بين المحافل الدولية المعنية بالمسائل المتعلقة بسبل التغلب على هذا الوباء في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان الاستراتيجيات التي نجحت عن الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة عند وضع استراتيجية الدورة السادسة والعشرين لمكافحة الإيدز فيما يتعلق بالأطفال.

وتقدر بلدان المجموعة غاية التقدير الدور الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عملية التحضير للمحفل القادم. وإذ أغتنم هذه الفرصة، فإنني أود أن أشكر المديرية التنفيذية لليونيسيف السيدة كارول بيلامي، على مساهمتها الشخصية الهائلة في هذا العمل.

وبالنيابة عن جميع وفودنا، أود أنؤكد للجمعية العامة أن بلدان مجموعتنا - أذربيجان وأوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا - ستواصل المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية وللمحفل ذاته.

منذ وقت قريب اعتمد رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية إعلاناً يتضمن استراتيجية وتكتيكات لبناء العالم في القرن الحادي والعشرين - عالم خال من الحروب والعنف والفقر والأمراض؛ عالم ينعم بالأمن والعدالة والسعادة. وسيتعين على الجيل الحالي من الأطفال أن يبني ذلك العالم، من خلال تنفيذ القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة في هذه الأيام التاريخية.

كيف سيكون حال هؤلاء الأطفال؟ هل سيكون بإمكانهم التصدي لتحديات العولمة، والتغلب على المشاكل البيئية والاقتصادية، وتحقيق التقدم الاجتماعي والحقوق والحريات لجميع الشعوب؟

ولذلك فإننا نتوقع أن تناقش الدورة الاستثنائية مختلف التدابير للتصدي للمشاكل المذكورة آنفاً، بما في ذلك الدعم الدولي لبرامج القضاء على الفقر في البلدان النامية.

وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في الوقت الذي عقد فيه مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لم تدرك بالكامل آثار وباء الإيدز. إن هذا الوباء، الذي بدأ بإصابته بالفتك بأول ثلاث ضحايا له في ١٩٨٣، عندما ظهر لأول مرة في بلدي، يصيب الآن واحداً من كل عشرة من أفراد شعب بلدي، معظمهم من الشباب. وفي الوقت الحالي، تقع نصف كل الإصابات الجديدة أساساً في المجموعة من الناس الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة. والأثر التراكمي لهذه الظاهرة على الأمة أثر بالغ. علاوة على ذلك، من المعترف به بشكل عام أن هناك ثلاث طرق لنشر العدوى. ونقل المرض من الأم إلى الطفل خلال الحمل أو الرضاعة، هو، في رأينا، واحد من أقسى أشكال العدوى. ومما يحز في قلب المرء أن يلاحظ أن الإيدز قد حول ١١ مليون طفل إلى أيتام في أنحاء العالم. ومما هو بمثابة كارثة أن ٩٠ في المائة من أولئك الأيتام في أفريقيا. ونأمل أن تضع الدورة الاستثنائية استراتيجيات تستهدف احتواء انتشار هذا الوباء لخفض أثره على الأطفال. ونود أن نرى الدورة الاستثنائية المعنية بالإيدز، المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠١، تغذي الدورة المعنية بالطفل من أجل بناء توافقات في هذا الصدد.

لقد كانت السنوات العشر الماضية مشحونة بالصراعات في أجزاء كثيرة من العالم. وأفريقيا، أيضاً، كان لها نصيبها من الصراعات، التي كان أثرها على الطفل هائلاً ومؤذياً أيضاً. وخلال أوقات الصراعات المسلحة نشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأحياناً جر الأطفال إلى الصراعات دون مراعاة لحقوقهم. وبينما نحني عمل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة

النامية، لا يزالون يواجهون تحديات خطيرة، مثل تزايد حدة الفقر وتزايد الإجحاف واتساع نطاق الصراعات والعنف؛ والانتشار المميت لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتمييز المستمر، وعلى وجه الخصوص ضد المرأة والبنات. وفي ضوء هذه الحالة الخطيرة، من المحتّم أن تتناول الدورة الاستثنائية هذه المسائل على نحو عاجل.

وبينما نعد للدورة الاستثنائية، ينبغي أن نحلل بشكل خاص التحديات التي أعاقَت تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والتدابير الواجب اتخاذها للتغلب على تلك العقبات في المستقبل.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشل البلدان الفقيرة في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل استمرار الفقر المدقع. إن الأطفال هم أكثر عناصر المجتمع تأثراً بالفقر. وبعض الأسباب الكبرى للفقر في البلدان النامية تتضمن، في جملة أمور، المديونية، والمساعدة الإنمائية الرسمية المنخفضة، وعدم توفر وصول سلعتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وانخفاض أسعار السلع الأساسية والمشاكل الصحية، بما في ذلك وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والسل.

وفيما يتعلق بالديون، على سبيل المثال، أظهر مسح أجرته حديثاً اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ثلثي البلدان النامية تنفق على خدمة الديون الخارجية أكثر مما تنفقه على الخدمات الاجتماعية الأساسية وجاء في ذلك المسح:

”إن إنفاقها لسداد الديون الخارجية أكثر من إنفاقها على الخدمات الاجتماعية الأساسية – بينما مئات الملايين من الأطفال لا يحصلون على التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والغذاء الكافي ومياه الشرب النقية – ليس فقط خطأ أخلاقياً، وإنما ليس له أيضاً أي مغزى اقتصادي“.

لقد أرسينا أساساً قويا للطفل في ١٩٨٩ باتفاقية حقوق الطفل، وفي ١٩٩٠. بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ونأمل أن توفر لنا الدورة الاستثنائية الفرصة لإيجاد الطرق الصحيحة للوفاء بالالتزامات نحو التمتع الدائم بحقوق كل طفل.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): منذ عشرة أعوام اتفق أكبر تجمع في التاريخ لزعماء العالم حتى ذلك الوقت على الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات. وأرست الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل التي اعتمدت قبل ذلك بعام واحد الأساس لعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي شكّل بدوره أول خطوة يتخذها العالم لتنفيذ الاتفاقية، ومنذ عام ١٩٩٠، حدثت تطورات إيجابية كثيرة على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. ودلّت هذه التطورات على التفاعل الهام بين مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل واتفاقية حقوق الطفل. وتعترف الاتفاقية التي يكاد يكون التصديق عليها شاملاً للعالم أجمع، بالطفل كصاحب حقوق وله الحق في حياة خالية من التمييز، والعنف، والاستبعاد، وبضرورة توفير الحماية والإصغاء إليه.

إن العملية التي بدأتها الاتفاقية والمؤتمر العالمي أدت إلى إيجاد وعي دولي أكبر واهتمام مطّرد بحقوق الطفل واحتياجاته. وقد عاجلت كل مؤتمرات الأمم المتحدة وعمليات متابعتها التي عقدت في التسعينات تقريباً هذا الموضوع. وأنشئت أيضاً معايير دولية جديدة، منها اتفاقية منظمة العمل الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والموافقة منذ فترة وجيزة على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقين بإشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وبيع الأطفال واستخدام الأطفال في

لتسليطه الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في حالة الصراعات المسلحة، نأمل أن تبني الدورة الاستثنائية على الأساس الذي وضعه الممثل الخاص لتشكيل إطار متماسك لسلوكيات الدول في أوقات الصراعات المسلحة.

وترتبط بالصراعات مشكلة اللاجئين. وحكومة بلدي، باعتبارها مضيقة للاجئين طوال أكثر من ٤٠ عاماً، في وضع تقدر فيه الآثار الضارة للصراع على الطفل اللاجئ. إن الأمر لا يقتصر على مجرد اقتلاع الأطفال من البيئة التي تحيط بهم ويألفونها، وإنما تُجثت طفولتهم وهم يفرون إلى الجهات التي يلجأون إليها وأحياناً تنتهك أثناء الفرار. والجراح التي تصيب أولئك الأطفال تلازمهم أحياناً معهم طوال حياتهم. ونحن نلاحظ مع الشعور بالقلق التأكيد الوارد في تقرير السيدة غراسيا ماتشيل بأن الصراعات المسلحة تقتل وتشوه من الأطفال أكثر مما تفعل بالجنود. وفي هذا السياق نؤيد البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ونعتقد أيضاً أن التصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سيوفر أداة حاسمة لإنهاء التهرب من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

واليوم لدى العالم المعرفة، والموارد المالية والتكنولوجيا التي تجعله قادراً على تأمين الدعم والتدخل الحاسم بالنيابة عن الطفل. وعندما تجتمع الدورة الاستثنائية في أيلول/سبتمبر من العام القادم لتقييم التقدم المحرز في السنوات العشر الماضية، تحتاج إلى دعم ما هو أكثر من مجرد الموارد. وعلينا أن نكفل أن تكون الإرادة السياسية، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، متينة بحيث تقوي التعاون الدولي الرامي إلى كسر طوق الفقر على البلدان النامية. وعلينا أن نفهم أننا إذ نعيش في عالم غير متجانس تماماً، فإنه يحتاج، مع هذا، إلى جهود متضافرة تبذلها كل الأطراف المعنية من أجل النهوض بحقوق الطفل وحمايتها.

بالصحة وخفض مستوى سوء التغذية، والإصحاح في تناول اليد.

ونحن ندرك أنه لا يزال يتعين فعل الكثير. وحماية حقوق الطفل وتلبية احتياجاته وتحقيق الأمل لكل طفل هو طموحنا وهدفنا. ويمكن أن تسهم الدورة الاستثنائية المقبلة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إسهاما ضخما في تحقيق ذلك. وهي فرصة لمعالجة المشكلات القديمة فضلا عن التحديات الجديدة، واقتراح مزيد من الإجراءات.

ونحن نشكر منظمة اليونسيف على التوجيه الذي وفرتة حتى الآن لعملية التقييم على المستوى الوطني وعلى الدور الذي تؤديه كأمانة موضوعية للعملية التحضيرية الدولية. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للطريقة التي تدير بها السفيرة باتريشيا دورانت، الممثلة الدائمة للجامايكا، أعمال اللجنة التحضيرية.

ونحن واثقون من أن الدورة الاستثنائية ستعتمد جدول أعمال جديد من أجل الطفل من شأنه أن يبقي حقوق الطفل كبؤرة دائمة تتركز عليها الجهود الوطنية والدولية في القرن المقبل.

السيد إيزاكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد دعي إلى عقد الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة في السنة المقبلة لا لتقييم نتائج عقد من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل فحسب، وإنما في الأساس لتحديد المهام التي سيُضطلع بها في هذا المجال من أجل المستقبل.

ويعد موضوع حماية الأم والطفل من بين الأولويات المحددة في سياسة الدولة في الاتحاد الروسي. وهذا هو السبب في أن كبار القادة في البلد يولون أولوية عليا للتعاون الدولي في هذا المجال. وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في

البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وعلى المستوى الوطني اتخذت تدابير سياسية وقانونية لتنفيذ الاتفاقية وتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

ومع ذلك، فإن حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم أبعد ما تكون عن الحالة التي توختها الاتفاقية والإعلان الصادر عن مؤتمر القمة وبرنامج العمل. فما زالت هناك تحديات أساسية في مجالات من قبيل وفيات الأطفال والأمهات، وسوء التغذية، والتعليم، ولا سيما تعليم البنات - والحصول على مياه الشرب النقية والمرافق الصحية، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونقص الموارد.

وفي تعليق معنون "آن أوان وضع البذور" ورد في منشور "تقدم الأمم في عام ٢٠٠٠"، قالت كارول بيلامي، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف):

"ما زال الفقر يستعبد أعدادا هائلة من السكان ويحرم ١,٢ بليون شخص - من بينهم ٦٠٠ مليون طفل - من الصحة الجيدة والحياة المنتجة".

إن قوة الدفع التي أوجدها اعتماد اتفاقية حقوق الطفل وعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ينبغي أن تظل حية إذا كنا نريد الوفاء بالالتزام بتوفير مستقبل أفضل لكل طفل. وتكرر البرازيل التي تضم بين سكانها أعدادا كبيرة جدا من الأطفال التأكيد على هذا الالتزام. وقد أنجزنا بالفعل معظم الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال والأمهات بشكل جذري. وبلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي ٩٦ في المائة، وضاعت الفجوة التعليمية بين الجنسين. وقُضي على مرض شلل الأطفال. وغطت حملات التحصين أعدادا من الأطفال أكثر من ذي قبل. وأصبحت الأهداف المتعلقة

وانتشار الإيدز، واستمرار التمييز ضد المرأة والبنات وغير ذلك من أشكال الإجحاف الاجتماعي كون هذه المشكلات تمثل عقبات رئيسية في طريق عملية المتابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وفي رأينا، أن هذه المشاكل بالذات، ينبغي أن تكون محور اهتمام المجتمع الدولي لدى استحداث تدابير تخدم مصلحة الأطفال.

وهذا يتطلب أيضا اتخاذ نهج متكامل للنهوض بحقوق الطفل والمراهق ورفاههما، ويشمل ذلك النهج ثلاثة مجالات سياسية أساسية وهي: تهيئة ظروف مواتية لتحقيق بداية طيبة في الحياة بالنسبة لجميع الأطفال، وتوفير الفرص لحصول الأطفال على تعليم جيد النوعية، وإيجاد فرص مواتية للمراهقين تمكّنهم من تطوير قدراتهم الفردية.

وفي نفس الوقت ينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال في الحالات الملحة، ونوافق على التوصيات الواردة في التقرير بتحديد معايير واضحة لتقييم التقدم في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة. ومن الضروري أيضا أن نستخدم الخبراء على نحو أكثر فعالية في وضع استراتيجيات لصالح الطفل تستهدف الوصول إلى نتائج حقيقية يمكن تقييمها بصورة موضوعية. ولصالح الطفل أيضا من الواضح تماما أن هذه التوصيات ينبغي تضمينها في جدول الأعمال للمستقبل وفي الإجراءات التي يمكن اعتمادها في الدورة الاستثنائية مستقبلا.

إن دخول اتفاقية حقوق الطفل حيز التنفيذ ولّد أساسا قانونيا قويا للعمل الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي من أجل الطفل ولحماية حقوقه. وينبغي أن تسعى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية إلى التنفيذ الكامل، من الناحية العملية لجميع أحكام الاتفاقية وذلك لصالح الطفل في جميع الدول الأعضاء. ونرى أن الوثائق التي ستسفر عنها الدورة الاستثنائية التي ستعقد قريبا ينبغي أن ترتقي إلى المعايير العالمية وأن تتناول المشاكل التي تواجه الطفل في جميع

رسالة شخصية بعث بها إلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، عزمنا على إيجاد تفاعل بّناء مع اليونيسيف لصالح جميع الأطفال والشباب. وهذا هو العنصر الأساسي في موقف الاتحاد الروسي تجاه التحضير للدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة للمسائل المتعلقة بالطفل.

ونلاحظ مع الارتياح العمل الكبير الذي اضطلعت به أمانة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في التحضير للدورة الاستثنائية. وإننا نرحب بتوجه هذه العملية نحو تحقيق الأهداف سعيا للتوصل إلى توافق في الآراء بين دائرة واسعة النطاق من الشركاء بشأن موضوعات حقوق الطفل ونماء إمكاناته الإنسانية. ونحن مقتنعون بأن مختلف المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تهتم بمسائل الطفل بصورة أو بأخرى ينبغي أن تسهم إلى جانب اليونيسيف في التحضير للدورة الاستثنائية، وعلى الأخص في صياغة وثائقها الختامية. وفي هذا الصدد، تعلق روسيا أهمية خاصة على الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية، وبصورة رئيسية على الدور الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وفي إطار التحضير للدورة الاستثنائية، من الضروري مواصلة العمل بنشاط على إشراك الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء من المجتمع المدني - بما في ذلك النقابات العمالية، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والجامعات - لوضع سياسة مثلى تخدم مصلحة الأطفال على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ويغطي تقرير اللجنة التحضيرية الوارد في الوثيقة (A/55/43، الجزء الثاني) العمل الذي تم بالفعل في التحضير للدورة الاستثنائية، وهو يركّز الاهتمام لأسباب وجهية، على مشكلات الفقر وانعدام المساواة وانتشار الصراعات،

الأساسية للطفل والالتزام بذلك. ونسلم أيضا بالإنجازات الكثيرة التي تحققت في ميادين الصحة والتعليم الخاصة بالطفل. ومع ذلك لا يمكننا حتى الآن أن نقول إننا حققنا أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

وبالإضافة إلى ذلك فإننا نواجه الآن صعوبات وتحديات أكبر، مثل زيادة الفقر وعدم المساواة، والعبء المتزايد للدين الخارجي، والتمييز، والعنف، والمشاكل البيئية، والانتشار الكاسح لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وانتشار الصراعات المسلحة. وينبغي أن ندعم عملية الاستعراض والتقييم على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بغية التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن العقبات القائمة والقضايا الناشئة، وذلك لرفاه الطفل في القرن الحادي والعشرين، حتى نحدد العمل الملأئم في المستقبل.

وتؤيد بلادي النهج الذي يقوم على أساس حقوق الطفل وذلك في جهودنا لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومن ثم من الحيوي أن تنفذ جميع الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، تعهدها بموجب الاتفاقية. وينبغي أن يكون تقييم تنفيذ الاتفاقية في السنوات العشر، عنصرا أساسيا في عملية التحضير للدورة الاستثنائية. وندعو الدول التي لم تصدق على الاتفاقية حتى الآن أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ومع ذلك لا يمكن أن يتعزز رفاه الأطفال بمعزل عن عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، في بلد ما. ولذلك يرى بلادي أن استعراض وتقييم تنفيذ نتائج القمة العالمية على جميع المستويات، وكذلك الأعمال المقبلة التي ستحددها الدورة الاستثنائية، ينبغي أن يرتبط ارتباطا وثيقا بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونظرا للتحديات الهائلة الناشئة عن العولمة وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، من المهم لنا أن نجد السبل والوسائل لبناء قدرتنا على تعزيز الإنجازات

أنحاء العالم، في البلدان النامية وخاصة أفريقيا، وفي البلدان الصناعية المتقدمة النمو وفي الدول التي تمر بمرحلة انتقالية.

ومن بين العناصر الرئيسية للعمل التحضيري للدورة الاستثنائية القيام بأعمال إقليمية تمكّنا من تنسيق مصالح جميع البلدان ومن أن نأخذ في الحسبان الظروف الإقليمية الخاصة، عندما يصيغ المجتمع الدولي الخطط العالمية لصالح الطفل. وفي هذا الصدد نعتقد أنه من المفيد والمهم أيضا القيام بعمل تحضيري لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى وأعضاء كومنولث البلدان المستقلة ودول البلطيق. تلك البلدان تشارك في الظروف الماثلة فيما يتعلق بحالة الطفل والمسائل المتصلة، التي تتحدد أولا وقبل كل شيء في الصعوبات الاقتصادية لمرحلة الانتقال وتتصل بصفة خاصة بحالة المجموعات الضعيفة من الأطفال والأطفال الذين يخضعون لنظام الضمان الاجتماعي للدولة.

السيد نغوين تشان تشو (فيت نام) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة اليوم بالنيابة عن وفد فيت نام لأضيف صوتنا إلى المناقشة الخاصة بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل التي ستعقد في أيلول/سبتمبر من العام المقبل. اسمحوا لي أولا أن أسجل تأييد بلادي القوي لهذه الدورة الاستثنائية والتزامنا الكامل بالعمل على نجاحها. وفي ذلك السياق أود أن أشكر السفارة دورانت ممثلة جامايكا وأعضاء مكتبها على الدور القيادي الذي اضطلعوا به في عمل اللجنة التحضيرية، وأن أشكر أيضا منظمة الأمم المتحدة للطفولة للدعم المتواصل خلال العملية بأكملها.

في فترة ١٠ سنوات من تنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي في التسعينات، شهدنا تقدما رائعا في مختلف المجالات. فقد صدّق ١٩١ بلدا على اتفاقية حقوق الطفل. وهذا يؤكد بوضوح الإرادة السياسية العالمية تقريبا لحماية وتعزيز الحقوق

التي حققناها بشق الأنفس في مجال حماية وتعزيز حقوق الطفل ورفاهه والتحرك قُدما في القرون القادمة.

وبغية كفالة النجاح الكامل للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل ومتابعتها، نؤيد جميع الجهود التي ترمي إلى إيجاد الوسائل المبتكرة لتعبئة المشاركة البناءة والإسهام من جانب جميع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وجميع العناصر الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في تنفيذ خطة العمل والتحضير للدورة الاستثنائية.

تؤيد فييت نام مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هذا العام في إطار البند ٤٢ وستعمل بتعاون في العملية التحضيرية التي تؤدي إلى عقد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

السيد ليرو (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وقد وقعت أحداث هامة تساهم بشكل كبير في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. وهناك الكثير من الأعمال الأخرى التي يجري التخطيط لها في الشهور العشرة المقبلة. ومن المثير بصفة خاصة أن نلاحظ جميع الأنشطة التي حدثت في شتى المناطق ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله في الشهور الأخيرة للتحضير.

والتقارير الوطنية من العناصر الهامة للعملية التحضيرية وستعطي هذه التقارير مادة لتقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الدورة الاستثنائية، وينبغي أن يستخدم المكتب والأمانة العامة هذه التقارير الوطنية في صياغة الوثيقة الختامية. والمشروع الأول للوثيقة النهائية سيستكمل قبل تقديم التقارير الوطنية وهذا يعني أن عملية الانتهاء من وضع الوثيقة الختامية يجب أن تتسم بقدر كاف من المرونة

بما يسمح بإدخال أية معلومات جديدة جديدة بالاهتمام من التقارير الوطنية.

ومع ذلك، نرى أن تحضير التقارير الوطنية عملية قيّمة. فهي تسمح لكل دولة عضو أن تقيّم أوجه التقدم المحرز في تحقيق أهداف مؤتمر القمة من أجل الطفل. وهذا بدوره يسهّل عملية ترجمة الوثيقة النهائية إلى استراتيجيات وخطط عمل وطنية. وتتطلع النرويج إلى أن تتلقى المشروع الأول للوثيقة النهائية التي نرجو أن تكون جاهزة قريباً.

ويرد في تقرير الأمين العام عن حالة الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية موجز جيد للآراء والطلبات التي أعرب عنها في الاجتماع الموضوعي للجنة التحضيرية. وتود النرويج أن تنضم إلى الآخرين في التأكيد مجدداً على ضرورة أن تتسم الوثيقة الختامية بالابتكار والإيجاز وأن تكون ذات منحى عملي. ومن المهم أن تكون هذه الوثيقة وثيقة يمكن أن نلتزم بها بنفس الحافز والحماس الذي ظهر في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

وينبغي أن تضيف الوثيقة الختامية إلى النتائج التي انتهى إليها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وذلك بالتصدي للعوائق التي تعترض الطريق إلى تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في عام ١٩٩٠. كما ينبغي أن تأخذ في الحسبان التحديات التي نشأت منذ ذلك الحين. ويشمل هذا معدلات الفقر والتفاوت المتزايدة، وانتشار الصراعات وتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويلزم أيضاً إيلاء مزيد من الاهتمام لوقف انتهاكات حقوق الطفل.

ويجب أن تستند الوثيقة الختامية إلى اتفاقية حقوق الطفل. ويجب أن تتناول المبادئ التي تقوم عليها الاتفاقية، بما في ذلك تحقيق مصلحة الطفل على أفضل وجه، ومشاركة الأطفال، وعدم التمييز. واتفاقية القضاء على جميع

لذلك أن تتاح للأطفال والشباب الفرصة للإعراب عن آرائهم وأن يصغى لهم في نطاق هذه العملية.

والمنافشة محتمدة إلى حد كبير بشأن كيفية تيسير مشاركة الأطفال والشباب. وينبغي أن تتواصل هذه المناقشة بالتأكيد، ولكنها لا يجب أن تقف عائقا في سبيل تيسير مشاركة الأطفال بالفعل. وتشجع النرويج جميع الدول الأعضاء على كفالة مشاركة الأطفال والشباب على الأصعدة المحلي والوطني والعالمي، سواء خلال المرحلة التحضيرية أو في الدورة الاستثنائية نفسها.

وختاما، بالرغم من أن تركيزنا اليوم على النجاح في عقد الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، يجب ألا نعتبرها هدفا في حد ذاتها. بل هي على العكس من ذلك بداية جهودنا المتصلة لضمان رفاه الأطفال في أنحاء العالم. فلنواجه التحدي المتمثل في كسر دائرة الفقر في غضون جيل واحد بالالتزام بكفالة منح الأطفال فرصة طيبة في مستقبل حياتهم، وتعلينا أساسيا جيد النوعية، والتمتع بفترة مراهقة مأمونة وممكنة.

السيد أوكازيونيس (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية):
بعد انقضاء عشر سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وإصدار صك لحماية الطفل حظي بأكبر عدد من التصديقات بين صكوك حقوق الإنسان في التاريخ، نجد أن كثيرا من الوعود التي قطعت ضمن ذلك الإطار لم يتم الوفاء بها.

وبالرغم من ذلك، ستتاح لنا خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للطفل، فرصة فريدة لتقييم إنجازاتنا، واستعراض الدروس المستفادة، وفوق كل شيء لإعطاء حافز جديد للتحالفات التي تتيح لنا مواجهة تحدي الانتقال من الكلمات إلى العمل.

وقد أوضحت الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المعقودة هذا العام في الفترة من

أشكال التمييز ضد المرأة هي أيضا أداة هامة لكفالة عدم التمييز ضد الفتاة والمرأة.

وقد دعا القرار ٩٣/٥٤ جميع المؤسسات والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى المشاركة النشطة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية. ودعت المديرية التنفيذية لليونيسيف، كارول بيلامي، جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى المساهمة في تقرير الأمين العام. وهذه المساهمات باللغة القيمة للعملية التحضيرية.

بيد أن مساهمة مختلف منظمات الأمم المتحدة لا ينبغي أن تقتصر على توفير المدخلات لتقرير الأمين العام. فمدخلاتها ضرورية طوال العملية التحضيرية، بما فيها التعليقات على نواتج العملية والمشاركة النشطة في اجتماعات اللجنة التحضيرية. وينبغي لها أيضا أن تشارك في الدورة الاستثنائية ذاتها، فمن شأن هذا أن يكفل انتهاز الأمم المتحدة نهجا منسقا في تناول حقوق الطفل وشعور أسرة الأمم المتحدة بمسؤوليتها عن متابعة الوثيقة الختامية.

وقد كانت مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مسألة هامة طوال العملية التحضيرية. وقد أنشأنا عملية مفتوحة وشاملة أعطتنا دعم طائفة متنوعة عريضة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وتشجى النرويج على هذه المبادرة وتشجع على مواصلة المشاركة النشطة من جانب المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد ذكر الكثير حتى الآن عن مشاركة الأطفال والشباب، سواء في العملية التحضيرية أو في الدورة الاستثنائية ذاتها. فالمشاركة هي أحد المبادئ التوجيهية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. فللأطفال الحق في إبداء الرأي وفي الاستماع إلى آرائهم بشأن المسائل التي تؤثر فيهم. وسيكون للمسائل المثارة في أثناء الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية تأثير مباشر على رفاه الطفل. ومن المهم

واحد في اليوم. ويسبب الفقر في البلدان النامية موت ١١ مليون طفل دون سن الخامسة، أغلبهم يموتون من أمراض يمكن اتقاؤها. ويتجلى الفقر أيضا حين يتغيب الأطفال عن المدرسة أو يتلقون تعليما رديئ النوعية، وحين يعملون في أعمال خطيرة وعندما تستسلم أسرهم للعنف المنزلي.

وفي رأينا أنه ينبغي استكمال الأهداف الموضوعية في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، مع وضع مؤشرات واقعية تأخذ هذا العامل في الحسبان وتتيح لنا جميعا أن نحشد التحالفات الاستراتيجية على الصعيد الحكومي الدولي، وفي منظومة الأمم المتحدة وفي المجتمع المدني. ومن شأن هذه التحالفات أن تساعدنا في الحصول على زيادة في الموارد واستخدام الموارد المتاحة فعلا بشكل أكثر فعالية لمكافحة الفقر وتوفير سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع. ويستلزم تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية مزيدا من الاهتمام من قبل الجهات المانحة.

ونحن في هذا السياق نعتبر أن من الملائم أن نؤيد الاستراتيجية ذات الأبعاد الثلاثة التي تقترحها اليونسيف لكسر حلقة الفقر بصورة دائمة، ابتداء من تحسين معيشة الأطفال وإيلاء الأولوية لثلاثة عوامل هي: أولا، أن توفر للطفل بداية طيبة لحياته؛ وثانيا، أن تتاح لجميع الأطفال فرصة إكمال تعليمهم الأساسي بنوعية جيدة؛ وثالثا، أن تتاح للمراهقين فرصة لتنمية قدراتهم تنمية كاملة.

ويمكن استكمال هذه المعايير باتفاقات يتم التوصل إليها من خلال العملية المفوضية إلى انعقاد الدورة الاستثنائية في العام المقبل. ويمكن أن تساهم في ذلك أيضا نتائج المؤتمرات الإقليمية التي تتمتع بميزة تكييف الأهداف الراسخة عالميا مع الواقع المحلي. ونحن في هذا الصدد نرحب بحماس بالاجتماعين الوزاريين المعقودين هذا العام في جامايكا وفي العام الماضي في بيرو بإقليم أمريكا اللاتينية. كما نعلق آمالا كبيرة على نتائج مؤتمر القمة الأسباني الأمريكي لرؤساء

٣٠ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه العواث التي قوبلت خلال التسعينات في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وتعرضت أيضا لمختلف المسائل الناشئة ذات الصلة بالطفل.

وقد لاحظنا بعض التقدم في مجالات من قبيل الوفاة أثناء الولادة، والتحصين، والإمالة وتوفير المغذيات الدقيقة. ونجد من الأمور المشجعة نجاح الاتفاقية فيما يتعلق برصد الالتزامات الدولية، ووجود الصكوك القانونية اللازمة لحماية القصر، كالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومنظمة العمل الدولية، واتفاقية القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها.

وبالرغم من ذلك، نواجه أيضا تحديات كبيرة في تفشي وباء الإيدز، والوفيات عند الولادة، والصعوبات في مجال التعليم، ومشاكل التوسع في الإمداد بمياه الشرب، وتحقيق التحسن في الأوضاع الصحية.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى تعزيز حماية القصر، ولا سيما من يوجدون منهم في ظروف صعبة، وقد أشير بصفة خاصة للقصر الذين يقعون ضحايا للصراع المسلح، أو للألغام المضادة للأفراد، أو للاتجار الدولي لأغراض الاستغلال الجنسي، وكذلك القصر الذين يتأثرون من جراء إدمان المخدرات أو العنف المنزلي.

ويجب أن نكون على وعي بحقيقة قاسية كانت عاملا في عدم الامتثال للالتزامات المقطوعة في مؤتمر القمة، ألا وهي العقبة الأساسية المتمثلة في حالة الفقر. وسيتعين علينا تركيز جهودنا على كسر حلقة الفقر المفرغة، كما سلم بذلك زعمائنا في مؤتمر قمة الألفية.

ووفقا للتقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) يكبر ٦٠٠ مليون طفل ومراهق على الأقل سنويا في أسر تكافح من أجل البقاء بدخل يقل عن دولار

هذه الظروف طويلة وتعكس مقدار ما يتعين عمله من أجل أطفال العالم. ومن بين فئات الأطفال الضعاف بصورة خاصة أطفال الشوارع والأطفال العاملون والأطفال الذين يستغلون جنسيا والذين يتاجر بهم والأطفال المعوقون والأطفال المخالفون للقانون أو المحتجزون في حفظ الدولة. ومن يحتاجون أيضا إلى حماية خاصة الأطفال اللاجئين والمشردون وأطفال الأقليات والمتضررون من الحرب.

أما عن الأطفال المتضررين من الحرب، فبالإضافة إلى الإجراءات المتخذة في المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتضررين من الحرب، وقعت كندا وصدقت على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في الصراع المسلح، وعلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ونحن نشجع كل الدول على التوقيع والتصديق على هذه البروتوكولات وتنفيذها من أجل حماية الأطفال وإنهاء عملية الإفلات من العقوبة لمن ينتهكون حقوقهم في زمن الصراع المسلح.

كذلك فالأطفال ضحايا للاتجار وللوقوع فرائس لجماعات الجريمة المنظمة. ومن دواعي سرور كندا أن اشتركت في الاحتتام الموفق للمفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها، بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. فهذه أدوات هامة جديدة للتصدي للاعتداءات الشنيعة على الأطفال.

وتسلم اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بحق الشباب في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا التي تمسهم. كذلك تقضي الاتفاقية بأن تتأكد الدول من أن يكون لآراء الأطفال الثقل الواجب وفقا لأعمارهم ودرجة نضجهم. ولهذا السبب تؤيد كندا بشدة مشاركة الأطفال والشباب في الاجتماعات التي تركز على الشباب. وقد رحبنا بالمشاركة الدينامية والهامة لمدوبي الشباب في مؤتمر أيلول/سبتمبر المعني بالأطفال المتضررين من الحرب، ويسرنا

الدول والحكومات، المقرر عقده في بنما في كانون الأول/ديسمبر والذي سيكون موضوعه الرئيسي حالة الأطفال.

السيدة بيرسون (كندا) (تكلمت بالانكليزية): على مدى الشهور القليلة الماضية تزايدت حدة المطالبة بتحويل الأقوال إلى أفعال لخير الأطفال، ويسعدني أن أقول إن كندا قد قبلت هذا التحدي.

وفي أيلول/سبتمبر استضافت كندا المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتضررين من الحروب، الذي أبدى فيه ممثلو الحكومات والأمم المتحدة ووكالاتها المعنية وأعضاء المجتمع المدني والشباب أنفسهم إصرارا على العمل في هذا المجال. وترجو كندا أن يسهم جدول الأعمال من أجل الأطفال المتضررين من الحروب، الموافق عليه من ١٣٠ حكومة، والمعمم بوصفه من وثائق الجمعية العامة الوثيقة A/55/467، في عملية التحضير للدورة الاستثنائية، وأن تعكس الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية التزام المجتمع الدولي بالعمل في هذا المجال.

وفي الشهر الماضي شاركت كندا في الاجتماع الوزاري الخامس المعني بالطفل والسياسة الاجتماعية في الأمريكتين، المعقد في كينغستون، جامايكا. فقد كان هذا الاجتماع بمثابة الاجتماع التحضيري الإقليمي للدورة الاستثنائية عن الطفل وأتاح فرصة أمام ٣٧ حكومة مشاركة، لإعادة تأكيد التزامها تجاه الطفل.

إن اشتراك كندا في هذين الاجتماعين يؤكد الأولوية التي نوليها للإسهام في الحوار بشأن حقوق الطفل وتيسير الحوار، ونحن نشجع على استمرار ذلك الحوار في الشهور القادمة.

وتشدد كندا على الأهمية التي نوليها لضمان حقوق الطفل في الظروف الصعبة بوجه خاص. وللأسف فقائمة

وفي الختام أعيد تأكيد التزام كندا بالعملية التحضيرية للدورة الاستثنائية. ونحن نحري الآن مشاورات وطنية مع المجتمع المدني ومع الأطفال والشباب جنبا إلى جنب مع عمليات التحضير على مستوى الحكومة. ونرجو أن تدفع الدورة الاستثنائية إلى عمل ملموس من أجل الطفل وأن تترجم كل البلدان في جميع أرجاء العالم أقوالها إلى أفعال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.

تلك المشاركة، وفعلنا الشيء نفسه بالنسبة للاجتماع الوزاري الخامس المعقود في جامايكا.

وفي وينبيغ تمكن ٥٠ شابا، ومن بينهم أطفال من المناطق المنكوبة بالحرب، من أن يسهموا في قسمي المؤتمر، الخبراء والقسم الوزاري. والتزموا بأن يتابعوا الأنشطة بأنفسهم لصالح الأطفال المتضررين من الحرب.

وفي كنغستون بجامايكا، حضر الاجتماع نحو ١٢٠ طفلا وشابا من الأمريكتين بصفتهم أعضاء في الوفود الوطنية أو بدعم من المنظمات غير الحكومية. وضم الوفد الكندي شابين مشاركين، شاركوا في رئاسة حلقة العمل الموضوعية التي نظمتها كندا عن قضية مشاركة الأطفال والشباب. كذلك قدم مندوبانا الشابان خيرتهما إلى المفوضين الكنديين العاملين في إعداد الوثيقة الختامية.

ويفيد النجاح في إشراك الأطفال والشباب في تلك الاجتماعات في تعزيز اقتناعنا بأن مشاركة الشباب النشطة ضرورية للغاية في رسم الاستراتيجيات للتصدي للقضايا التي تمسهم. ونحن ندعو من جديد الحكومات التي لم تدرج لآن شبابا أعضاء في وفودها في العملية التحضيرية وفي الدورة الاستثنائية ذاتها، إلى أن تفعل ذلك.

وبالنسبة للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية تؤيد كندا أن تكون إعلانا سياسيا قصيرا ومركزا تتبعه مجموعة من الأهداف الواضحة والمناسبة والممكنة القياس. وبينما حددنا الأهداف لبعض الإجراءات المحددة من أجل بقاء الطفل وحمايته ونمائه في مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل في عام ١٩٩٠، فالأهداف الإضافية للتصدي للعقبات والقضايا المستجدة سوف تحتاج إلى جهد والتزام إضافيين. ويتطلب بلوغ هذه الأهداف جهودا من الحكومات والمجتمع المدني والأطفال والشباب أنفسهم. ونغتتم هذه المناسبة للإعراب عن تأييدنا لجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي تبذل لإشراك أعضاء من المجتمع المدني في هذه العملية.